Journal Of the Iraqia University (75-7) April (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

النزاع السياسي بين العراق وبريطانيا بشأن الكويت في النظام الملكي ١٩٢١ -١٩٥٨

م.د. احمد نعمه جوده عزيز

جامعة النهرين- كلية العلوم

The political dispute between Iraq and Britain over Kuwait during the Royal System 1921-1958

Lecturer.D. Ahmed Neamah Jouda Aziz
Al-Nahrain University- College of Science
ahmed.neamah@nahrainuniv.edu.iq

المُستخلص:

إن دراسة مسألة مثل ازمة العراق والكويت تحتاج الى الإحاطة بها من عدة وجوه إذ ان هناك وجهتان للبحث تاريخية وجغرافية ، فالخليج العربي كان محط أطماع الدول الاستعمارية ، وقد استطاع البريطانيون مع نهاية القرن التاسع عشر الوصول الى شمال الخليج العربي وبقيت بعض المواقع بيد الدولة العثمانية جنوبي العراق في البصرة والكويت والاحساء وقطر ، وبسبب تدهور اوضاع العثمانيين تمكنت بريطانيا ان تتقدم وتبسط نفوذها على هذه المناطق امام تراجع وضعف القوة العثمانية وامام محاولات الالمان والروس الوصول للخليج العربي ، اذ احكمت بريطانيا خططها السياسية والاستراتيجية للسيطرة على الخليج وما ان جاءت الحرب العالمية الأولى حتى استطاعت بريطانيا السيطرة على دول الخليج وموانئه وسواحله بصورة تامة وكان الادعاء التاريخي للعراق يستند الى ان الكويت كانت جزءا من ولاية البصرة العراقية في ظل النظام الاداري العثماني فيلزم بحكم هذه الحقيقة ان الكويت ستكون جزءا من العراق الذي اعيد تشكيله من الولايات العثمانية الثلاث (بغداد والموصل والبصرة) في اعقاب الحرب العالمية الأولى ، الا ان بريطانيا التي منحت الحماية لشيخ الكويت وجدت ان مصالحها تتعزز بالإبقاء على الكويت محمية بريطانية تدير بريطانيا سياستها الخارجية وتترك الأمور الداخلية في البلاد بيد شيوخها بل ان بريطانيا تتدخل في بعض الأحيان لدعمهم عند تعرضهم لأخطار داخلية واستمرت هذه الحالة طيلة العهد الملكي في العراق.اما الحقوق الجغرافية فهي ادعاء العراق ان الكويت هي امتداد طبيعي لأرضه وانه منفذه على الخليج وان بريطانيا حيث اقتطعت هذه المنطقة عمدا عن العراق انما تقصد بذلك ان لا يكون العراق دولة بحرية بل إقليم قاري ضعيف اقتصاديا وسياسيا.لقد رسمت بريطانيا حدود العراق من دون ان يكون للعراق صاحب الشأن رأي في تحديد حدوده مع جيرانه، وذلك وفق مراسلات بين المندوب السامي البريطاني في العراق والوكيل السياسي البريطاني في الكويت عام ١٩٢٣ ، وعدت الحدود بطريقة تؤمن لبريطانيا مصالحها في الخليج وحيف كبير لحق بالمملكة العراقية جراء هضم حقوقه في ارضه ومياهه ، لقد خط برسي كوكس حدود العراق مع الكويت بطريقة ضيقت الخناق على العراق مما ضمن وجودا لبريطانيا ، لأن هذه المنطقة بين العراق والكويت ستبقى لفترة طويلة في حالة من عدم الوفاق لأن بريطانيا زرعت بذور الازمة والفرقة كي تضمن لها موضع قدم دائم في الخليج العربي **الكلمات المفتاحية** : الخليج العربي ، العراق ، بريطانيا ، الكويت ، الدولة العثمانية .

Abstract:

Studying an issue such as the Iraq-Kuwait crisis requires a comprehensive approach from several perspectives, as there is a need for knowledge and geography. The Arabian Gulf was the target of the colonial powers' ambitions. By the end of 1919, the British were able to reach the northern part of the Arabian Gulf, while some positions remained in the hands of the state in southern Iraq, in Basra, Kuwait, Al-Ahsa, and Qatar. This was due to the lack of comfort after advancing and expanding its influence over these regions, and the weakness of the Ottoman Empire, and the Germans and Russians' ability to reach the Arabian Gulf. Britain devised its own economic and strategic innovations in the Gulf, and once it was able to dominate World War I, it was able to completely control the Gulf states, their resources, and their coasts. Iraq's historical status was based on the fact

that Kuwait was part of the Iraqi province of Basra under the Ottoman administrative system. This fact meant that Kuwait would be part of Iraq, which was reconstituted from the three provinces (Baghdad, Mosul, and Basra) as a consequence of the First World War. However, Britain, which granted protection to the Sheikh of Kuwait, found that its interests were enhanced by employing Kuwait, enjoying its external influence, and leaving the country's internal affairs in the hands of its sheikhs, even intervening in some of them to finance them when this status was implemented. The royal peace agreement in Iraq was valid. However, geographical rights are Iraq's claim that Kuwait is a natural extension of its territory and its outlet to the Gulf. By deliberately separating this region from Iraq, Britain intended to prevent Iraq from becoming a free state, but rather a weaker and more politically independent continent. Britain drew the borders of Iraq without Iraq having a say in determining its borders with its neighbors, according to correspondence between the British High Commissioner in Iraq and the British Political Agent in Kuwait in 1923. The borders were drawn in a way that would secure Britain’s interests in the Gulf, and this was a great injustice to the Kingdom of Iraq because its rights to its land and waters were violated. Percy Cox drew the borders of Iraq with Kuwait in a way that would tighten the noose on Iraq, which guaranteed Britain’s presence, because this region between Iraq and Kuwait would remain in a state of discord for a long time, as Britain planted the seeds of crisis and division in order to contribute to a favorable position for itself in the Arabian Gulf.

Keywords: The Arabian Gulf, Iraq, Britain, Kuwait, The Ottoman Empire.

المقدمة

تستند أهمية هذا البحث الى الواقع التاريخي للكويت التي كانت طيلة مدة الحكم الملكي في العراق تحت الحماية البريطانية، في الوقت الذي دأبت الحكومات العراقية المتتابعة على المطالبة بضم لكويت كونها جزءا منه وفي الضد من ذلك تقف بريطانيا التي ترى في بقاء الكويت تحت حمايتها منفصلة عن العراق ضمانا لأهدافها السياسية ومصالحها الاقتصادية في الخليج العربي، الامر الذي كان سببا في ادامة النزاع بين العراق وبريطانيا طوال مدة الحكم الملكي في العراق، إذ كانت بريطانيا هي المتحكم بشأن الكويت ولم يكن لحكام الكويت شأن في تقرير سياسة البلاد إذ كانت هذه السياسة منوطة بأمر بريطانيا.تعرض البحث لجذور النزاع العراقي البريطاني ابتداءً من دوافع البريطانيين للسيطرة على منطقة الكويت مروراً بمخططات التنفيذ خلال العهد العثماني الذي كان يمر بمراحله الأخيرة في حالة من الضعف والتفكك، مروراً بعقد اتفاقية الحماية السرية التي عقدها البريطانيين مع مبارك الصباح قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة ذات السيادة العثمانية دون موافقتها، وأثناء الحرب العالمية الأولى بين دول الوسط ودول الوفاق وقفت الدولة العثمانية الى جانب ألمانيا ودول الوسط ومع تدهور أوضاع العثمانيين استحصل البريطانيين على معاهدة عام١٩١٣ التي أقرت وضع البريطانيين ومصالحهم في المنطقة على الرغم من اعترافها بالسيادة العثمانية على الكويت، ومع نهاية الحرب وسيطرة بريطانيا على الخليج بدأت جذور النزاع بين العراق وبريطانيا.وتناول البحث سياسة بريطانيا في الكويت بعد قيام المملكة العراقية في عهد الملك فيصل الأول ١٩٢١–١٩٣٣ ومرحلة الانتداب البريطاني على العراق ودور المعتمد السامي البريطاني في مؤتمر العقير ١٩٢٢ ومراسلاته عام ١٩٢٣ مع الوكيل السياسي البريطاني في الكويت وكذلك في فرض معاهدة ١٩٣٠ وشروطها المجحفة بحق العراق، فضلا عن دوره في تأمين وضع الكويت في مقابل إنهاء الانتداب البريطاني وقبول العراق دولة مستقلة في عصبة الأمم عام١٩٣٢.و أشار البحث الى الأحداث التي جرت في عهد الملك غازي ١٩٣٣–١٩٣٩ ومطالبات العراق بضم الكويت وأحداث الكويت الداخلية ومطالبات المجلس التشريعي الكويتي بالانضمام للعراق، ودور بريطانيا في قمع الثورة الكويتية.وختاماً تعرض البحث للدور الذي لعبة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في إعادة ضم الكويت عبر محاولاته العديدة لضم الكويت إلى الاتحاد العربي الهاشمي ومن خلال المشاريع الاقتصادية التي حاول بها ربط الكويت بالعراق ومواقف بريطانيا من كل المحاولات العراقية حتى سقوط النظام الملكي في تموز١٩٥٨.

الجذور التاريخية للأزمة العراقية – الكويتية

كان العراق خلال مدة الحكم العثماني وحتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر يشكل وحدة إدارية عثمانية متكاملة مركزها بغداد إذ كانت ولايتا البصرة والموصل تعدان جزءا من باشوية بغداد ، لتسهيل سيطرة السلطة المركزية في بغداد على الأموال والرجال لضمان قوة الوحدات العسكرية وجهوزيتها في مواجهة الاخطار الخارجية والاضطرابات الداخلية ، وبعد أن تم لها ذلك وهدأت الأوضاع في الخارج وبسطت الأمن في الداخل وضعت الإدارة العثمانية تنظيما جديدا يقضي بفصل ولايتي البصرة والموصل إداريا عن باشوية بغداد فأصبح العراق منذ ذلك الحين مكونا من ثلاث ولايات إدارية (صحن، ١٩٢٣، الصفحات ١٥–١٦)تضم ولاية البصرة اربع سناجق هي البصرة والعمارة والمنتفق و(الاحساء ونجد) في حين ان سنجق البصرة يتشكل من مركز البصرة وقضاء القرنة وقضاء الكويت (آداموف، ١٩٨٢، صفحة ٣٨). تقع الكويت في الركن الشمالي

الغربي للخليج العربي وتتميز بخصائص الموقع الاستراتيجي والتجاري والقرب من وادي ما بين النهرين وهي المدخل الطبيعي لشمال شرق الجزيرة العربية (حبيب، ١٩٧١، صفحة ٩)، واختلفت الآراء في ذكر السنة التي تأسست فيها الكويت كقلعة أو قرية أو ميناء، ولكنهم يتفقون على ان امراء بني خالد هم المؤسسين لها في بداية القرن الثامن عشر و اتخذوها مستودعا للمؤن والذخيرة (العاني، ٢٠١٣، صفحة ٣٨)، ومن ثم استوطن فيها فخذ العتوب وهم من عنزة احدى قبائل العرب الكبرى في شمال الجزيرة العربية ، والتي ينتمي لها ال صباح حكام الكويت ، ويعد صباح الأول بن جابر (١٧٥٦ – ١٧٦٢) اول من استقل بحكم الكويت (الحمدي، د .ت، صفحة ٤٦)وخلال حملة الوالي العثماني على العراق مدحت باشا (١٨٦٩ – ١٨٧٢) على الاحساء بداية عام ١٨٧٢ قدمت اسرة آل صباح برهان الولاء للسلطة العثمانية اذ دعمت الحملة بمساعدات مادية من خلال المساهمة بنقل القوات بسفنهم عبر الخليج . فضلا عن دعم الحملة بالرجال من أبناء الكويت (العامر، ١٩٩٢، صفحة ١٩)قرر مدحت باشا تثمينا لجهوده جعل الكويت قائمقامية تتبع ولاية البصرة والشيخ عبدالله الثاني بن صباح قائمقام لها (مدحت، ١٩٠٨، الصفحات ١٩–٢٠) , يتبع ولاية البصرة إداريا وماليا واعلن الشيخ الصباح اعترافه بالكويت جزءً من ولاية البصرة (النجار، ١٩٧٥، صفحة ٦٧). كانت حملة مدحت باشا على الاحساء تستهدف وضع حد للتغلغل البريطاني في شمال الخليج العربي ، فضلا عن فرض السيادة العثمانية على تلك المنطقة (العامر، ١٩٩٢، صفحة ١٩) (صحن، ١٩٢٣، صفحة ١٦)ويذكر الكسندر آداموف (Alexander Adamov)الذي شغل منصب قنصل روسيا في الكويت عام ١٩١٢ الترابط الجغرافي والتجاري بين مدينتي الزبير والكويت كونهما المنفذ الحيوي الطبيعي لتجارة العراق عبر الخليج العربي , فضلا عن أهمية مدينة الكويت التجارية كونها مورد البضائع الى العراق عن طريق مدينة الزبير كما تعد ميناء تصدير الخيول والحبوب من العراق الى الخارج عبر الخليج العربي (آداموف، ١٩٨٢، صفحة ٥٩).ان استمرار الكويت وحدة إدارية خاضعة للنظام الإداري العثماني حتى نهاية الإمبراطورية العثمانية سوغ للعراق ادعاءه التاريخي بالسيادة على الكويت بوصفها قضاء في ولاية البصرة , اذ كانت تشكل جزءً من البلاد بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية , ولم يكن هذا التصرف سوى اعتراف رسمي بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية الفاعلة لشعوب المنطقة والتي تمثل الجزء العلوي من الخليج العربي (خدوري و غريب، ١٩٩١، صفحة ٢٩).

اتفاقية عام ١٨٩٩ السرية بين بريطانيا ومبارك الصباح

ابرز التنافس الاستعماري من قبل الدول الغربية هولندا ، فرنسا , روسيا والمانيا القيصرية على الخليج العربي أهمية الكويت بالنسبة لبريطانيا (صحن، ١٩٢٣، صفحة ١٩) فباشرت خلال العقد الاخير من القرن التاسع عشر في العمل على ادخال الكويت ضمن مناطق نفوذها فعرضت على الشيخ محمد بن عبدالله الصباح قائمقام الكويت ١٨٩٢–١٨٩٦ في عام ١٨٩٥ إقامة تحالف مع بريطانيا وفق معاهدات التحالف السابقة مع حكام الامارات في الخليج العربي إلا أن الشيخ محمد رفض هذا العرض لأنه و شقيقه جراح مسؤول المالية و خاله ومستشاره يوسف الابراهيم كانوا يؤكدون على تبعية الكويت لولاية البصرة (العامر، ١٩٩٢، صفحة ٢٤)تولى مبارك الصباح مشيخة الكويت عام ١٨٩٦ م بصورة اتسمت بالوحشية اذ قام بمساعدة نجليه جابر وسالم باغتيال اخويه الشيخ محمد بن عبدالله الصباح قائمقام الكويت و شقيقه جراح غدرا في مقر اقامتهم (الرشيد، ١٩٢٦، صفحة ٤٥), ومحاولته الصاق تهمة القتل بالشيخ يوسف الابراهيم الذي نجا من القتل ومعه اثنان من أبناء الشيخ القتيل وهربوا باتجاه البصرة ليستعدوا السلطة العثمانية ضد مبارك وهذا ما تسبب في شعوره بالقلق تجاه مستقبله في حكم الكويت (الرشيد، ١٩٢٦، الصفحات ٥٢–٥٤)شهد عهد مبارك الصباح ١٨٩٦–١٩١٥ م تغييرا مهما في وجهة تحالفاته السياسية اذ سعى الى عقد تحالف مع بريطانيا العظمى كقوة بديلة في مواجهة النفوذ العثماني في المنطقة ويستند اليها في مواجهة الضغط العثماني او أي تهديدات أخرى ضد بلاده (خدوري و غريب، ١٩٩١، صفحة ٢٩)ومن الطبيعي ان مبارك المتخوف من الضغوط الداخلية والنفوذ العثماني كان له دور كبير في تنفيذ سياسة بريطانيا التي توجت في كانون الثاني ١٨٩٩ بعقد معاهدة سرية تعهدت فيها بريطانيا بحماية مبارك ونظامه من دون ان يفسخ ارتباطه بالدولة العثمانية (بوش، ١٩٨٧، الصفحات ١٨٧–١٨٨) . ويبدو ان بريطانيا التي كانت معارضة لعقد معاهدة الحماية لخشيتها من الاصطدام مع الإمبراطورية العثمانية خفت الى عقدها في اعقاب محاولات روسية لإنشاء خط سكة حديد يربط الخليج العربي بالبحر المتوسط عبر الكويت في عام ١٨٩٨ (العقاد، ١٩٧٤، صفحة ١٨١)ومن الجدير بالذكر ان الاتفاقية على الرغم من سريتها شكلت تحديا للسلطة العثمانية , لأنها وقعت مع موظف اداري في السلطنة دون تخويل من جهة اعلى في الدولة , فضلا عن ان بريطانيا بتوقيعها على الاتفاقية فإنها غيرت سياستها الثابتة القائمة على مهادنة الدولة العثمانية وعدم اثارتها (التميمي، ١٩٩٢، صفحة ٣٧) ومن الناحية السياسية فان بريطانيا بذلك قد وضعت منطقة الكويت تحت هيمنتها واشرافها اذ لم يعد بوسع الشيخ مبارك التصرف في بلده الا بموافقة بريطانيا (الحمداني، ١٩٩٠) ص٢٩وتم توقيع الاتفاقية بين المقيم السياسي البريطاني في الخليج مالكوم جون ميد (Malcom J.Mid) والشيخ مبارك الصباح وتعهد الشيخ مبارك فيها بأن يلتزم وورثته وخلفاءه بما جاء

فيها ، بان لا يستقبل أي وكيل او ممثل لأي سلطة أو حكومة في الكويت قبل استحصال موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية (Berger, 1978, p. 23)، ويلزم نفسه كذلك بأن لا يتنازل ، أو يبيع ، أو يؤجر، أو يرهن أي جزء من بلاده لأية حكومة ... وقدم المقيم ميد الضمان البريطاني بالحماية وتقديم مساعدة مالية تدفع من حكومة الهند البريطانية ، فضلا عن المحافظة على سرية الاتفاقية في رسالة تسلمها مبارك في اليوم نفسه (خدوري و غريب، ١٩٩١، الصفحات ٣٢-٣٣) . وتلقى مبارك ١٥٠٠٠ روبية من الحكومة البريطانية دفعت من خزانة بوشهر مقابل توقيعه على المعاهدة (حسين، ٢٠١٦، صفحة ١٠٣) (خدوري و غريب، ١٩٩١، صفحة ٣٣)تسربت أخبار الاتفاقية على الرغم من حرص الطرفين على سريتها ووصلت إلى السلطات العثمانية التي قابلت ذلك بتعيين حمدي باشا الذي يرى ضرورة اتباع سياسة الحزم والشدة تجاه قائمقام الكويت واليا على البصرة (حسين، ٢٠١٦، صفحة ١٣٦) .

ابدت المانيا القيصرية اهتماما بالاستثمار في أراضي الدولة العثمانية ودخلت في تحالف معها ووقعت معها معاهدة انشاء خط سكة حديد برلين – بغداد عام ١٨٩٩ ثم أرسلت الى الكويت بعثة بداية عام ١٩٠٠ لغرض البحث عن موقع مناسب ليكون نهاية لخط السكة وعرضت البعثة على الشيخ مبارك شراء او استئجار الأراضي التي سوف يمر بها الخط الحديدي الا ان مبارك رفض العرض لالتزامه ببنود الاتفاقية السرية مع بريطانيا (اليوسفي، ٢٠١٣، صفحة ١٠٩)وبذلك نجد أن الاتفاقية قد أغلقت الطريق بوجه الاتفاق بين المانيا القيصرية والدولة العثمانية حول سكة حديد برلين – بغداد، لتضع مفتاح هذا الخط الذي تبناه الالمان بيد بريطانيا (صحن، ١٩٢٣، صفحة ٢٤). اما الدولة العثمانية التي قدمت احتجاجها على توقيع مبارك على تلك الاتفاقية فقد رفضت الاعتراف بها لأن شيخ الكويت مبارك الصباح هو موظف حكومي بدرجة قائمقام ولا يحق له الدخول في اية مفاوضات ولاسيما عقد اتفاقيات دولية حقوقية . وهو بذلك قد تجاوز صلاحياته بتوقيعه المعاهدة ، وان الكويت ارض عثمانية وان أي امر خاص بها ينبغي الرجوع بشأنه للحكومة العثمانية (لوتسكي، ١٩٧١، صفحة ٤٢١)وكان موقف المانيا القيصرية مساندا للدولة العثمانية في مسألة سيادتها على الكويت وأظهرت مساندتها علنا سواء عبر سفارتها في لندن او باتصالهم مع السلطة العثمانية ، كما بينت أن جعل الكويت محمية بريطانية مخالف لبنود معاهدة برلين ١٨٧٨ التي وقعتها الدول الأوروبية الكبرى مع الدولة العثمانية في برلين بعد نهاية الحرب الروسية – العثمانية في العام نفسه ويبدو ان الالمان يأخذون في حسابهم ان الكويت تعد النهاية المحتملة لسكة حديد برلين – بغداد لذلك ترى المانيا ان التحركات البريطانية في الكويت تفتقر الى حسن النية (قاسم، ١٩٧٣، صفحة ٢٨١)ردت بريطانيا بعدم ممانعتها باعتبار الكويت نهاية الخط الا انها تشترط ان يسبق تنفيذ الخط مباحثات بين الحكومتين البريطانية والألمانية لأن لبريطانيا علاقات خاصة مع الكويت ، وقد آلت المناوشات الدبلوماسية بين بريطانيا والدولة العثمانية الى صدور مذكرة بريطانية أرسلت الى السفير العثماني في لندن بتاريخ ١١ أيلول ١٩٠١ تحمل تأكيد رسمي ((بأن الحكومة البريطانية ليس في نيتها ان تفرض حمايتها على الكويت وهي لن ترسل قواتها الى الكويت طالما لا تبعث الدولة العثمانية من جانبها قوات الى الكويت ، وقد أعلنت الدولة العثمانية موافقتها وصدر تصريح عثماني بالموافقة على ما سُمي اتفاق الوضع الراهن في الكويت (حسين، ٢٠١٦، صفحة ١٣٨)لم تدع السلطة العثمانية الأمور تقف عند ذلك الحد لإدراكها الدعم البريطاني لنية الشيخ مبارك على تثبيت سلطته فسعت الى ابعاد مبارك عن الكويت فأوعزت الى نقيب اشراف البصرة رجب النقيب للقيام بزيارة مبارك ودعوته للعمل كعضو للمجلس العثماني الأعلى في إسطنبول، وقد استشعر مبارك خطرا يهدده جراء المهمة التي عرضها النقيب لذلك التمس من الحكومة البريطانية كي يحولوا دون قيام هذه المهمة (خدوري و غريب، ١٩٩١، صفحة ٣٥)كما أرسلت الحكومة العثمانية حامية عسكرية الى ولاية البصرة لقلقها الشديد من التهديد البريطاني المحتمل للبصرة بما فيها ام قصر التي عبرت منها القوات الى جزيرة بوبيان وبنت عليها حاميات عسكرية بوصفها جزء من الأراضي العثمانية ، وعلى الرغم من احتجاج بريطانيا لم يتم إزالة الحاميات حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ (خدوري و غريب، ١٩٩١، صفحة ٣٥) .

المعاهدة العثمانية – البريطانية لعام ١٩١٣

إن اتفاق الوضع الراهن يعني أن الوضع السياسي والعسكري قد استقر لصالح بريطانيا وحليفها الشيخ مبارك ، وهذا ما دعا اللورد لانسداون (Lansdown) وزير الشؤون الخارجية البريطاني أن يدلي بتصريح يرمي إلى تحديد وضع بريطانيا في الخليج العربي جاء فيه " إن غرض سياستنا الأساس من حماية الخليج هو حماية التجارة البريطانية ، ويعد تأسيس أي قاعدة بحرية أو مركز في الخليج من قبل أية دولة من الدول تهديدا خطيرا لمصالحنا وسنقاومه بكل وسيلة " (صحن، ١٩٢٣، صفحة ٣١) وعقب تصريح اللورد لانسداون قام اللورد كيرزون George (Curzon) حاكم الهند بجولة رسمية لبعض إمارات ودويلات الخليج العربي، كانت سمتها البارزة إظهار قوة بريطانيا وازدياد نفوذها في المنطقة إذ وصل كيرزون إلى الكويت في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٠٣ مؤكدا على تلك الأهداف ومبينا عمق العلاقة التي ربطت مبارك الصباح بحكومة

بريطانيا العظمى (العاني ع.، ١٩٨٤، صفحة ١١٨) . ومن جانب آخر قامت الحكومة البريطانية بتعيين وكيل سياسي لها في الكويت واختارت الكابتن نوكس عام ١٩٠٤ ليكون اول وكيل سياسي بريطاني في الكويت (حسين، ٢٠١٦، صفحة ١٣٨) (الرشيد، ١٩٢٦، صفحة ٩٥ . ٩٦) .

اتضحت اهداف سياسة حكومة الهند البريطانية في الكويت من خلال التعليمات الصادرة للكابتن نوكس إذ ان الهدف الأول لوجوده في الكويت هو العمل على إقامة العلاقات الودية وتوطيدها مع الشيخ مبارك ، والثاني هو تأمين المصالح التجارية البريطانية في الخليج العربي ، فضلا عن هدفهم الثالث وهو مراقبة تحركات السلطات والقوات العثمانية بصورة متواصلة بغية الكشف عن تحركاتهم او محاولاتهم تغيير الواقع الجديد في الكويت (لوريمر، د. ت.، صفحة ١٥٥٥) رفضت السلطة العثمانية قبول تعيين وكيل سياسي بريطاني في الكويت وعدته تجاوزا على سيادتها على الكويت ومخالفا للأعراف الدولية وقدمت احتجاجا الى الحكومة البريطانية إلا ان الحكومة البريطانية تجاهلت هذا الاحتجاج (خزعل، ١٩٦٢، صفحة ١٣٨) . بل انها استمرت في الحصول على امتيازات جديدة من خلال قائمقام الكويت الشيخ مبارك ، إذ وافق مبارك في ٤ شباط ١٩٠٤ على فتح دائرة بريد في الكويت تمشيا مع الرغبة البريطانية من اجل تسهيل تجارتها في الخليج (صحن، ١٩٢٣، صفحة ٣٢)من جانب اخر تفاقمت الأوضاع الدولية في ظل سياسة الصراع على مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية ورأت كل من بريطانيا والدولة العثمانية ضرورة حل المسائل العالقة بينهما في المنطقة برمتها ومن ضمنها الكويت فضلا عن المسائل التي كانت المانيا تشترك معهما فيها (ولفيكسون ، ٢٠٠٩، صفحة ١٢) ، كان من المتفق عليه ضمنيا ان بريطانيا ليس في وسعها تماما تجاهل الادعاء العثماني بالسيادة على الكويت مثلما لم يكن في وسع العثمانيين تجاهل المصالح البريطانية المتزايدة في الكويت مثل الامتيازات التي جرى الاتفاق عليها بين بريطانيا والشيخ مبارك خلال ١٩١١–١٩١٢ التي تنص على عدم منح امتيازات للقوى الأجنبية بصيد اللؤلؤ ، وصيد الاسفنج ، والنفط ، وامتيازات إقامة محطات شبكات التلغراف . وهذه الإجراءات اثارت احتجاج الحكومة العثمانية اكثر من احتجاجها على الاتفاقات السابقة عام ١٨٩٩ او اتفاقية الوضع الراهن عام ١٩٠١ ، إلا انه لا البريطانيون ولا الدولة العثمانية كانوا مستعدين نحو انزلاق الوضع الى مواجهة عسكرية (خدوري و غريب، ١٩٩١، صفحة ٣٦)بعد ان رأت بريطانيا انها أصبحت اكثر تمركزا ونفوذا لا في الكويت وحدها بل في منطقة الخليج العربي عموما ، إذ استطاعت بريطانيا ان تكمل تحالفاتها مع ايران ومعظم مشيخات الخليج العربي بطرق شتى ، لتصبح بالتالي القوة الرئيسية في الخليج (قزانجي، ١٩٨٩، صفحة ٧٩) ، لذلك مارست بريطانيا تهديدا بالحرب ضد الدولة العثمانية في حال فشل او تعثر تلك المفاوضات (ابراهيم، ١٩٨١، صفحة ٨)إلا ان السبب المباشر الذي دفع بريطانيا الى الطلب من الحكومة العثمانية ابرام اتفاقية شاملة تمثل في إصرار الالمان على خطتهم بمد سكة حديد برلين – بغداد باتجاه الخليج العربي لمد نفوذهم الى قلب العراق والوصول الى الخليج العربي ، ونجحوا في عملهم بعد تدشين الخط في بغداد في تموز ١٩١٢ ومن ثم انجاز بناء المحطات ببغداد في شباط ١٩١٣ (قزانجي، ١٩٨٩، صفحة ٧٩)بدأت المفاوضات رسميا في لندن يوم ٢٩ تموز ١٩١٣ بين الحكومة البريطانية يمثلها وزير الخارجية ادوارد كراي(Edward Grey) والحكومة العثمانية ويمثلها سفيرها في لندن إبراهيم حقي باشا لغرض تسوية الخلافات العالقة بين الطرفين ، اذ تم التوصل الى توقيع معاهدة ١٩١٣ (حسين، ٢٠١٦، الصفحات ١٠٦ – ١٠٩). حددت المعاهدة حدود دولة الكويت بين وزارة الخارجية العثمانية والبريطانية وحددت وضع الكويت واعترفت اعترافا ضمنيا بالسيادة العثمانية عليها ، كما حددت سلطات السلطان العثماني وشيخ الكويت وحدود تلك السلطات (خدوري و غريب، ١٩٩١، صفحة ٣٩)كانت الحكومة العثمانية في وضع صعب وبحاجة ماسة لمساعي الحكومة البريطانية الحميدة للتوسط لإنهاء حرب البلقان (١٩١٢ – ١٩١٣) بين الإمبراطورية العثمانية وشعوب البلقان التي تنادي بالانفصال عن الدولة لذلك كانت مضطرة للاذعان لمصالح بريطانيا المتزايدة في الكويت ولمقترحات الكويت بشأن حدودها مع البصرة. وحين وافقت الحكومة الألمانية على تقاسم إنشاء الجزء الخليجي من سكة حديد بغداد مع الحكومة البريطانية تم تسوية الخلاف بشأن إنشاء محطة لسكة حديد بغداد في الكويت لينتهي بذلك خط سكة حديد بغداد – برلين عند الكويت على الخليج العربي (خدوري و غريب، ١٩٩١، صفحة ٣٧) وبشأن الحدود الكويتية مع ولاية البصرة فقد وسعت بريطانيا الإقليم الكويتي بدعمها لادعاء الشيخ مبارك بمنطقة ساحلية في ولاية البصرة فضلا عن جزر بوبيان وربة والعديد من الجزر الصغرى بجوارهما شمال الكويت ، وقد وافقت الدولة العثمانية مرغمة على التوسعة البريطانية التي تضم الجزر المذكورة مع انها رفضت مسبقا الادعاء الكويتي بهما بسبب كونها غير مسكونة ووجود حامية عثمانية ترابط هناك للدفاع عنها (خدوري و غريب، ١٩٩١، صفحة ٤٠)ولم تحصل هذه الاتفاقية على الموافقة النهائية بالنظر لعدم المصادقة عليها مدة ثلاث اشهر بسبب التحفظات التي كانت للطرفين والذي كان يؤجل التصديق عليها باستمرار حتى قامت الحرب العالمية الاولى في ١٤ آب ١٩١٤ وكان سبب التحفظ الكويتي ان مبارك لم يكن حاضرا التوقيع فأُبلغ من قبل الوكيل البريطاني, وليام شكسبير (William Shakspear) بضرورة استقبال وكيل تركي في الكويت فلم يقبل مبارك ذلك (خدوري و غريب، ١٩٩١، الصفحات ١٢٨ – ١٢٩)وبعيدا عن التفصيلات الدقيقة حول بنود

المعاهدة فقد اعترفت الحكومة البريطانية اعترافا غير مباشرا بالسيادة العثمانية على الكويت ، اذ تضمنت صيغة تصرح ان الكويت ما هي الا قضاء ضمن النظام الإداري العثماني وهذا دليل على السيادة العثمانية ، وسيقوم امير الكويت برفع العلم العثماني، ويقوم بدفع جزية سنوية للخزينة العثمانية (خدوري و غريب، ١٩٩١، صفحة ٣٩) ، وان شيخ الكويت هو موظف عثماني بصفة قائمقام تابع لولاية البصرة (صحن، ١٩٢٣، صفحة ٣٤)وأخيرا مع توقيع اتفاقية تموز ١٩١٣ وعلى الرغم من انها لم يصادق عليها الا ان هناك بعض المؤشرات التي يجب الإشارة اليها وهي ان بريطانيا بعد توقيع معاهدة الحماية عام ١٨٩٩ استطاعت السيطرة على الكويت بشكل كامل تقريبا فالشيخ مبارك يأتمر بأمرهم وهناك وكيل سياسي بريطاني في الكويت ينفذ إرادة حكومته وهي الدولة الوحيدة التي لها مندوب في الكويت بل ان الدولة العثمانية التي تعد صاحبة السيادة في الكويت لا يوجد لديها وكالة او قنصلية ، بل ان الحركة الاقتصادية في الكويت وعمادها التجارة مع الأوروبيين والنقل البحري كذلك هي في يد الانجليز (حسين، ٢٠١٦، صفحة ١٠٤)اما الاتراك فليس لهم في الكويت سوى لقب (القائمقام) الذي يتمتع به الشيخ مبارك الصباح ويرفع فوق مقر اقامته علم الدولة العثمانية (الظفيري، ٢٠٠٥ ، صفحة ٦٣) وهذا يوضح ان بريطانيا بسيطرتها التامة على الكويت قد وضعت اللبنة الأولى في الصراع مع العراق حول الكويت والذي سيستمر لعقود لاحقة .

النزاع حول الكويت خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨

بلغ الصراع الاستعماري بين الدول الاوربية على مناطق النفوذ ومحاولات السيطرة على المستعمرات وسباق التسلح فيما بينها مرحلة غير مسبوقة مما ينذر بخطر وشيك على الامن والسلم الدوليين ، واستبقت بريطانيا الاحداث إذ توجست خوفا على مركزها في الخليج فبدأت نشاطها السياسي ، ولأجل ضمان انحياز رؤساء القبائل ومشايخها الى البريطانيين عند اندلاع الحرب أبدت بريطانيا رغبتها في تجديد اتفاقياتها مع هؤلاء الشيوخ إذ دعا المقيم السياسي البريطاني في الخليج السير برسي كوكس(Percy Cox) الشيخ مبارك الصباح الى مقر اقامته في بوشهر ليخبره ان الحكومة البريطانية قررت منحه هو والشيخ خزعل الكعبي شيخ المحمرة وعبدالعزيز ابن سعود امتيازات جديدة وانها ترغب في تجديد معاهداتها معهم وذلك لاحتياجها مناصرتهم في مثل هذه الظروف (صحن، ١٩٢٣، الصفحات ٣٥ – ٣٦)اندلعت الحرب في ١٤ آب ١٩١٤ بين دول الوفاق (بريطانيا ، وفرنسا ، وروسيا القيصرية) ضد دول الوسط (المانيا القيصرية ، وامبراطورية النمسا – المجر ، والإمبراطورية العثمانية) و اعلنت بريطانيا الحرب على الدولة العثمانية في ٦ تشرين الثاني فاخذ كل من بريطانيا والدولة العثمانية يعدون العدة للمواجهة العسكرية (حميدي، ٢٠١٥، الصفحات ١٥ – ١٦). فأرسلت بريطانيا قواتها الى الخليج العربي في ٢ تشرين الاول ١٩١٤ تنفيذا لأوامر القيادة العسكرية البريطانية حتى من قبل ان تنحاز الدولة العثمانية الى جانب المانيا في الحرب في ٥ تشرين الثاني ١٩١٤ اذ توجهت القوات البريطانية نحو الفاو استعدادا لاحتلال ولاية البصرة. (حميدي، ٢٠١٥، الصفحات ١٥ – ١٦)أرسل برسي كوكس في الثالث من تشرين الثاني رسالة الى الشيخ مبارك يطلب فيها مهاجمة القوات العثمانية في ام قصر وصفوان وجزيرة بوبيان واحتلالها ومن ثم يأمره بمهاجمة البصرة وطرد العثمانيين منها بمساعدة الشيخ خزعل خان والأمير عبد العزيز بن سعود، وان لم يكن في إمكانهم ذلك فيجب عليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وصول تعزيزات تركية ان كان ذلك ضمن حدود امكانياتهم. وفي مقابل ذلك منح كوكس وعود الحكومة البريطانية لمبارك والشيوخ الاخرين بالإبقاء على ملكية مزارعهم من النخيل الواقعة بين القرنة والفاو دون خضوعها لرسوم وضرائب كما وعد بتقديم الحماية لهم من عواقب قيامهم بمهاجمة صفوان وام قصر وبوبيان ، والأهم من ذلك ان الحكومة البريطانية تعترف باستقلال مشيخة الكويت تحت الحماية البريطانية (الاعظمي ، ١٩٩١، الصفحات ١٠١ – ١٠٢)نزلت القوات البريطانية في الفاو في الساعات الأخيرة من يوم ٦ تشرين الثاني ١٩١٤ ورفعت عليها العلم البريطاني بعد مقاومة طفيفة ، اضطر الجنود العثمانيين الى الانسحاب باتجاهات مختلفة ، وتمكنت بريطانيا من السيطرة على مدخل شط العرب ، وبقيت القوات البريطانية طيلة عام ١٩١٤ تتقدم في محافظة البصرة حتى أكملت احتلالها في ٩ كانون الأول ١٩١٤ إذ استسلمت القوات العثمانية في مدينة القرنة واصبح البريطانيون يسيطرون على ملتقى نهري دجلة والفرات والطريق الملاحي الى الخليج العربي . (حميدي، ٢٠١٥، الصفحات ١٧ – ١٨)اعلن السلطان العثماني الجهاد المقدس ناشد فيه المسلمين على امتداد العالم الإسلامي لرفع السلاح لمواجهة الهجوم البريطاني، وكان لإعلان الجهاد اثره في توجيه الرأي العام في العراق والذي يتأثر بطبيعية الحال بالعواطف الدينية إذ حمل العراقيون السلاح في وجوه البريطانيين وبلغ عدد المتطوعين بحدود ١٥ الف مقاتل توجهوا لمقاتلة الانجليز في الشعيبة بالقرب من البصرة (حميدي، ٢٠١٥، صفحة ١٨) وانضمت الى القوات العثمانية بقيادة سليمان عسكري بك لمواجهة البريطانيين في المعركة الفاصلة يوم ١٢ نيسان ١٩١٥ وكانت معركة حاسمة للقوات البريطانية شهدت إبادة قسم كبير من القوات العثمانية كما بينت ضعف إمكانية صمود العثمانيين تجاه الغزو البريطاني (التميمي ح.، ١٩٧٩، صفحة ٢٤٨)أصيب الشيخ مبارك بحمى الملاريا وتوفي في ٢٨ نوفمبر ١٩١٥ عن عمر ناهز ٧١ عام وانتقل الحكم من بعده الى ابنه الأكبر الشيخ جابر الذي لم تشهد فترة حكمه الكثير من

الاحداث المهمة في الكويت . (التميمي ع.، ١٩٩٨، صفحة ٢٨)طالبت القيادات السياسية العربية في الدولة العثمانية بتطبيق نظام اللامركزية في الحكم وإعطاء العرب حقوقهم القومية الا ان جمعية الاتحاد والترقي التي تحكم تركيا وفق سياسة عنصرية رفضت الاستجابة للمطالب العربية ، فخولت هذه القيادات الشريف حسين بن علي القيام بالثورة ضد السلطة العثمانية (صحن، ١٩٢٣، صفحة ٣٨)استغلت بريطانيا الخلاف العربي العثماني وعرضت مساعدة العرب في إقامة دولة عربية مستقلة في المناطق العربية التابعة للسلطة العثمانية وهي العراق والشام والجزيرة العربية تحت قيادة الشريف حسين وجرت في سبيل تحقيق هذه الغاية مراسلات بين المندوب السامي البريطاني في القاهرة هنري مكماهون Henry) (Mcmahon وبين الحسين بن علي شريف مكة ، وبتفويض من القيادات السياسية العربية في العراق وبلاد الشام . تحددت مطالب الجانب العربي ان تعترف بريطانيا باستقلال البلاد العربية ومن ضمنها ولايتي العراق بغداد والبصرة (انطونيوس، ١٩٨٠، صفحة ٥٥٧)ومهما يكن من نتائج محادثات الحسين – مكماهون السرية فقد نكثت بريطانيا العهد واتفقت عام ١٩١٦ مع فرنسا على تقاسم الإرث العثماني باتفاقية سميت سايكس _ بيكو (Sykes– Picot) تم بموجبها تقسيم المنطقة العربية الى مناطق نفوذ ومناطق إدارة مباشرة ، فوقعت الكويت تحت بند الإدارة المباشرة للحكومة البريطانية ، وبعد الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ تغير نظام الحكم القيصري وكشف الحكام الجدد في روسيا تفاصيل الاتفاقية الأمر الذي أصاب الشعب العربي بالصدمة ، ومن ثم أتى وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ والذي قدمه وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور (Arthur Balfour) في رسالة بعثها الى اللورد الصهيوني روتشيلد بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ليقضي على وعود بريطانيا للعرب ويورث عداوة الشعوب العربية لبريطانيا (حسين، ٢٠١٦، الصفحات ١١٠ – ١١١) هيئت نتائج الحرب لبريطانيا التي خرجت منها منتصرة في توسيع ممتلكاتها الاستعمارية فأصبحت تسيطر على مساحة واسعة من بلاد الشام والخليج العربي في حين فرضت سيطرتها على الولايات العثمانية الثلاث (بغداد ، البصرة ، الموصل) التي تشكلت منها المملكة للعراقية في وقت لاحق (قاسم، ١٩٧٣، صفحة ٤١) .

موقف العراق من الكويت خلال الانتداب البريطاني على العراق

بدلا من ان تستجيب بريطانيا للمطالب الشعبية بتقرير المصير للشعوب الواقعة تحت السيطرة العثمانية بناء على ما جاء في بنود الرئيس الأمريكي ويلسون الأربعة عشر في حق الشعوب في تقرير مصيرها والتي اعلنها في مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ (حميدي، ٢٠١٥، صفحة ٣٠) سارعت هي وحلفائها الى فرض نظام الانتداب على هذه الشعوب وفق مقررات اجتماعها في مؤتمر سان .ريمو في إيطاليا في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ إذ تم توزيع الإنتدابات على الممتلكات الاسيوية السابقة التي كانت تحت السيطرة العثمانية إذ تم انتداب العراق وفلسطين وشرق الأردن الى بريطانيا فيما تولت فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان وذلك بناء على ما تم الاتفاق عليه بين الدول المستعمرة في اتفاقات سرية وأهمها اتفاقية سايكس . بيكو١٩١٦ (حميدي، ٢٠١٥، صفحة ٣٠)على الرغم من انضواء الولايات العثمانية الثلاثة (بغداد ، البصرة ، الموصل) لتأسيس كيان جديد هو المملكة العراقية التي تم الاتفاق على تأسيسها بين حكومة الانتداب البريطاني والطبقة السياسية والاجتماعية في العراق في اعقاب ثورة العشرين إلا أن الكويت والتي تعد جزءا إداريا من ولاية البصرة فكان من المفترض ان تكون وفق الشرعية الدولية جزء من العراق الواقع ضمن اطار سلطة الانتداب البريطاني ، إلا ان بريطانيا اوجدت وضعا خاصا للكويت إذ ابقتها محمية بريطانية منعزلة عن العراق دون إيجاد حل للمشكلة الحدودية القائمة وبهذا تكون بريطانيا قد حولت النزاع البريطاني . العثماني بشأن الكويت الى نزاع عراقي _ بريطاني بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة (صحن، ١٩٢٣، صفحة ٥٩).

مؤتمر العقير ١٩٢٢:

استأنفت الحكومة البريطانية جهودها في إعادة ترتيب الأوضاع السياسية في المنطقة اذ تأسس في العراق نظام وطني بعد تنصيب فيصل بن الحسين ملكا على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ عقب اجراء استفتاء وفقا لما تم اقتراحه في مؤتمر القاهرة للعام نفسه (خدوري و غريب، ١٩٩١، صفحة ٥٩)تبنت حكومة بريطانيا مؤتمرات عدة لحل مشاكل الحدود بين العراق ونجد فكانت البداية في اجتماع المحمرة في أيار ١٩٢٢ التي لم تنال رضى السلطان عبدالعزيز لأن المعاهدة لم تنص على إعادة العشائر النجدية النازحة الى العراق فتم العزم على عقد مؤتمر في ميناء العقير السعودي على الخليج العربي في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٢ لترسيم الحدود بين نجد والكويت والعراق ، إذ قام السير برسي كوكس برسم الحدود الدولية علما ان المبادئ والاتجاهات التي استخدمت في تحديد هذه الحدود لم تنل رضى أي طرف سوى بريطانيا ، إذ رفض العراق بعد استقلاله هذا الوضع (حسين، ٢٠١٦، صفحة ١١٢) . ولم يعجب الترسيم ابن سعود كذلك فطلب الاجتماع بالسير كوكس بحضور الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الكولونيل هارولد ب. دكسن (Harold B. Dixon) (١٩٢٩–١٩٣٦) الذي وصف اللقاء بالقول (كان ابن سعود يقف بمفرده وسط خيمة الاستقبال الكبيرة والتوتر الشديد باديا عليه) (خزعل، ١٩٦٢، صفحة ١٤١) بقي المؤتمر منعقدا لخمسة أيام دون توصل

الأطراف الى نتيجة ، في اليوم السادس رسم برسي كوكس على خارطة للجزيرة العربية كانت امامه ، خطا أحمر يمتد من الخليج حتى حدود شرق الأردن ، مثلت حدود نجد ، وبناء على هذا الخط الاعتباطي حصل ابن سعود على مساحات شاسعة من الأراضي لاسترضائه ، كما اعطته بريطانيا ما يعادل الثلثين من مساحة الكويت (قاسم، ١٩٧٣، صفحة ٨٤)أما الشيخ احمد بن جابر الصباح (١٩٢١ . ١٩٥٠) الذي تولى الحكم بعد عمه سالم المبارك فقد كان بعيدا عما يجري ، لاسيما وان ممثله الرائد مور (John More) المقيم السياسي البريطاني في الكويت لم ينبس بكلمة واحدة في المؤتمر اعتراضا على تقليص مساحة الكويت الى ثلث حجمها المتفق عليه في المعاهدة الانجلو–عثمانية ١٩١٣ ، فقد امتزج شعور بعدم الرضا وخذلان بريطانيا له ، إلا أنه لم يكن في وسعه عمل شيء لأنه كان يعلم بأن الكويت لا زالت تمثل جزءا من ولاية البصرة وخشي ان تلحقها بريطانيا بالعراق (وزارة الخارجية / قسم العلاقات الدولية ، ١٩٦١، صفحة ١٣)، وعند عودة السير كوكس الى العراق مر بالكويت فالتقى بالشيخ احمد ليبلغه بالخبر معتذرا بأن سلطة الكويت على الصحراء أصبحت ضعيفة مما كانت عليه في عصر جده مبارك يوم وضعت الاتفاقية الانجليزية التركية المعروفة (خزعل، ١٩٦٢، صفحة ١٤٤)ولم يجري التعامل مع الحدود العراقية – الكويتية في العقير إذ لم تتحدد سوى الحدود العراقية – السعودية والحدود الكويتية – السعودية . ولم يثر المقيم البريطاني في الكويت الرائد مور الذي حضر المؤتمر نيابة عن الشيخ أحمد مسألة الحدود العراقية – الكويتية ، والتي قرر كوكس عدم البت فيها عمدا وتأجيلها الى وقت لاحق (خدوري و غريب، ١٩٩١، صفحة ٧٢)بعد أربعة أشهر تقريبا من انعقاد مؤتمر العقير قرر السير برسي كوكس انه حان الوقت لتعيين الحدود العراقية الكويتية ، فكتب إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الرائد مور يطلب منه ان يبلغ الشيخ احمد الجابر أن يعين خط الحدود الذي يراه مناسبا للكويت .فرد عليه الشيخ احمد الجابر برسالة بعثها في ٤ نيسان عام ١٩٢٣ بشأن خط الحدود المناسب له ، فجاء الرد من السير كوكس بأن بريطانيا تعترف بالحدود بين العراق والكويت بالشكل الذي ادعاه الشيخ والتي توافق الحدود المبينة في الاتفاقية البريطانية– العثمانية الموقعة في لندن بتاريخ ٢٩ تموز ١٩١٣ ، وهكذا تم تحديد الحدود بين العراق والكويت من قبل السير برسي كوكس دون علم الحكومة العراقية صاحبة الشأن (الحسناوي ، ٢٠١٣، صفحة ٣٥)رسم كوكس حدود العراق مع الكويت دون الرجوع الى الحكومة العراقية مع انه المندوب السامي والمفروض ان يأخذ بنظر الاعتبار أولوية مصالحها ولذا جاء الخط الذي رسمه والذي يبدأ كما وصفه من منتصف المدخل الغربي لخور عبدالله في شمال جزيرة بوبيان متجها غربا حتى يقطع طريق ام قصر. الكويت مارا جنوب ام قصر ويحافظ على الاتجاه نفسه حتى يلتقي بطريق الزبير . الكويت جنوب نقطة صفوان بحوالي الميل ثم ينعطف الى الجنوب الغربي محاذيا الطريق العام القادم من ام قصر ، ثم يتجه الى الجنوب الغربي حتى وادي الباطن ثم يتجه نحو الجنوب حتى يصل الى نقطة التقاء الحدود العراقية – السعودية(الفيل، الحدود من وجهة نظر جغرافية جيواستراتيجية : الحدود العراقية . الكويتية الوجه الاخر لحرب الخليج المستمرة، ١٩٩٩، صفحة ٢٨٠) . وتعود الجزر مسكان و فيلكا و عوهة و كبر وقارو وأم المرادم بالإضافة الى عدد من الجزر الصغيرة للكويت وهذا التحديد لم يستند الى أية اعتبارات تاريخية أو جغرافية أو قانونية (لونزوكسي، ١٩٩٩، الصفحات ١٦٥ – ١٦٦)، وهكذا فأن ترسيم الحدود العراقية– . الكويتية هو في حقيقته محاولة بريطانية لترضية شيخ الكويت بعد ان تم استقطاع ثلثي أراضيه لابن سعود (الصباح، ١٩٨٨، صفحة ٧٥)، وبذلك لم يُترك للعراق منفذ بحري على الخليج العربي الا منفذ بسيط جدا وقد جاء هذا على حساب العراق البلد الام . وتعمدت بريطانيا عدم إعطاء العراق منفذا بحريا على الخليج العربي، خوفا من ان يصبح قوة بحرية في المنطقة. ونستخلص من ذلك ان المحاولة البريطانية لفصل الكويت شيئا فشيئا عن العراق بدأت منذ عقد اتفاقية العقير للحدود لعام ١٩٢٢، وان هذه المعاهدة عدت اول تسوية رسمية بين الدول الثلاث التي تم تحديد حدودها.

المطالبات العراقية بالكويت خلال العهد الملكي

يعد ياسين الهاشمي الذي شكل وزارته الأولى في آب ١٩٢٤ أول من طالب بالكويت اذ قام بزيارة تفقدية للواء البصرة بعد اشهر من تشكيله حكومته وصرح من هناك " ان الأراضي العراقية التي كانت تحت السيادة العثمانية يجب ان تتوحد الان وهي منطقة الشط العرب ورأس الخليج العربي ضمن دولة واحدة (الشديدي ، ١٩٩٠، صفحة ٢٢)كما كان للصحافة دورا في ابراز مسألة المطالبة بعودة الكويت الى العراق، فقد نشرت صحيفة النهضة العراقية (جريدة حزب النهضة) في عام ١٩٢٨ في احدى مقالاتها " وقامت الفئة المثقفة تطلب الانضمام الى العراق والالتحاق به وربما جاء اليوم الذي تتحقق به فيه الأمنية .." (صحيفة النهضة ، ١٩٢٨) وفي مقال افتتاحي اخر بعنوان " ضم الكويت الى العراق تدنوا ساعته ..." جاء فيه " لاشك ان ضم الكويت الى العراق له مبرراته السياسية والاقتصادية ويجب ان تفكر الحكومة العراقية كل التفكير في امر ضم الكويت الى العراق انقاذا لهذه الامارة من مخالب الفوضى..(الشديدي ، ١٩٩٠، صفحة ٢٢)ارسل الوكيل السياسي البريطاني في الكويت (هارولد ب. ديكسون) رسالة في نيسان ١٩٣٠ محذرا حكومته من ظهور تطورات جديدة في الكويت من شأنها ان تهدد الوضع البريطاني في

الكويت، وأكد ظهور تحرك شعبي على مستوى الحركة الوطنية في العراق والكويت ، فضلا عن المستوى الرسمي يهدف الى ضم الكويت الى العراق (صحن، ١٩٢٣، صفحة ٥٠)استجابت بريطانيا لضغوط الحكومة العراقية بشأن انهاء الانتداب ودخول العراق في عصبة الأمم مقابل عقد معاهدة جديدة مع العراق وتم لها ما أرادت اذ عقد العراق معاهدة في ٢٩ حزيران عام ١٩٣٠ مع بريطانيا وبموجبها اكدت بريطانيا ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم عام ١٩٣٢ ، وإنهاء الالتزامات التي كانت لبريطانيا بحكم الانتداب على العراق (فوستر، ١٩٨٩، الصفحات ٥٢ – ٥٣)قامت الحكومة البريطانية مع اقتراب انضمام العراق لعصبة الأمم في تموز ١٩٣٢ و تنفيذا لسياستها المتبعة تجاه مطالبة العراق بالكويت بممارسة الضغط على الحكومة العراقية التي كان يرأسها آنذاك نوري السعيد ، لحسم مسألة الحدود بين العراق والكويت وتدعي بريطانيا انه قد جرت مراسلات سرية بينها وبين نوري السعيد بشأن تثبيت العراق لحدوده مع الكويت على أساس رسالة عام ١٩٢٣ التي جرت بين كوكس والميجر مور ، الا ان نوري السعيد قدم استقالة حكومته بعد ثلاث أسابيع في ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢ دون حصول مصادقة من قبل البرلمان العراقي على أي وثائق سرية بشأن الحدود مع الكويت ، ففي البدء كان يتعين مصادقة العراق على مراسلات نوري السعيد مع شيخ الكويت لو أُريد لها ان تكون ملزمة ، وطبقا للدستور العراقي في ظل الملكية ، فإن أي معاهدة او اتفاقية مع بلد اجنبي ينبغي ان تخضع لموافقة البرلمان قبل ان يصادق عليها الملك . غير ان خلفاء نوري لم يتخذوا خطوة كهذه ، ولم يكن بالإمكان عد الاتفاقية ملزمة للعراق (خدوري و غريب، ١٩٩١، صفحة ٨١) .ويذكر المؤرخ مؤيد الونداوي في هذا الشأن " ان مجرد اعتبار الرسائل سرية يشير الى وجود حالة خوف من رفض الحكومة والجماهير لها . حيث لم يتم عرض تلك القضية والتي تهم سيادة العراق ومجلس النواب والأعيان لغرض التقرير بشأنها (الونداوي م.، ١٩٩٠، صفحة ١٠)وبعد ان تم بحث الشروط من الحكومة العراقية في ٦ آب عام ١٩٣١ ، كي تمكنه من الدخول الى عصبة الأمم، إذ أعطت الحكومة العراقية الضمانات والتعهدات البروتوكولية اللازمة في تصريح تقدم به مندوب العراق نوري السعيد الى عصبة الأمم ، أجمعت اللجنة على التوصية لقبول العراق عضوا في عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول عام ١٩٣٢ (خدوري و غريب، ١٩٩١، الصفحات ٨٠–٨١)(الحسني ع.، ٢٠٠٨، صفحة ١٠٠).وبدخوله الى العصبة منح العراق حق التمتع باستقلاله ، وبعدها قامت الخارجية البريطانية بإرسال كتاب الى الخارجية العراقية تبلغها فيه بأن قرار عصبة الأمم بدخول العراق عضوا فيها يتضمن العمل في المعاهدة العراقية . البريطانية لعام ١٩٣٠ ، وبذلك تم ابلاغ العراق بإرسال بريطانيا سفيرها من اجل تمثيلها في المملكة العراقية ، وتحول دار الاعتماد في بغداد الى سفارة دبلوماسية (البرقاوي، ١٩٨٠، الصفحات ١٩٦ – ١٩٧) . وبهذا حصل العراق على استقلاله بعد نضال طويل استمر من عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٣٢.

مطالبة العراق بإعادة الكويت خلال حكم الملك غازي ١٩٣٣-١٩٣٩وموقف بريطانيا منه

أُعلن في أيلول عام ١٩٣٣ عن وفاة الملك فيصل الأول وتتويج ولده الأمير غازي ملكا على العراق (حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨، ٢٠١٥، الصفحات ١٠٤–١٠٥)، تميزت السنوات التي تولى فيها الملك غازي عرش العراق بالدعوات المتكررة على الصعيدين الشعبي والرسمي لإعادة الكويت الى العراق . فقد تصدت الصحافة العراقية الى القضية ، وتناولتها بمزيد من الاهتمام (صحن، ١٩٢٣، صفحة ٦١). ويُعد دخول العراق عضوا في عصبة الأمم منذ عام ١٩٣٢ سببا مباشرا لتنامي دعوات شباب الكويت والتي تأتي تعبيرا عن توجههم للتخلص من نفوذ بريطانيا في الكويت ، الا ان هذه الدعوات كانت تمثل تهديدا لسياسة بريطانيا وحليفها شيخ الكويت ، إذ بدا العراق عقب الاستقلال الى العديد من المواطنين الكويتيين بوصفه انموذج لبلد عربي تقدمي يتوقون الى محاكاته . ولم يشرع العراق في استخدام عائداته من النفط (قبل انبثاق صناعة النفط في الكويت في تحسين ظرفه الاقتصادي وحسب ، بل بزغ أيضا في ثلاثينيات القرن العشرين بوصفه " مركزا جذابا للاطار القومي بإمكانه ان يلعب دور القائد في واقع الامر " ، وشأن القوميين العرب في دول عربية أخرى فالكثير من الكويتيين كانوا يتطلعون الى العراق بوصفه البلد الواعد الذي قد يعزز مكانة الكويت في حالة انضمامها اليه في اتحادا فيدرالي او كونفدرالي عربي (خدوري و غريب، ١٩٩١، صفحة ٩٥) كان الملك غازي منذ توليه العرش عام ١٩٣٣ يحمل فكرا عروبيا إذ تعززت الحركة القومية العربية في الثلاثينيات ، رفض غازي السيطرة الفرنسية في سوريا والمزاعم الصهيونية في فلسطين وطالب متحديا الاحتجاجات البريطانية بضم الكويت الى العراق (خدوري و غريب، ١٩٩١، صفحة ٩٥)تزايدت حاجة العراق الى الأطلال على مياه الخليج مع زيادة التجارة العراقية الخارجية ونمو قدرات العراق ، فضلا عن الاهتمام الخاص الذي ابداه الملك غازي بهذه المسألة ومسائل أخرى أذ لفت نظره الحملة التي تقوم بها الصحف العراقية ضد حاكم الكويت الشيخ احمد الجابر ، وزاد من حدة هذه الحملة شكوى المسؤولين العراقيين من عمليات التهريب التي تتم من الكويت الى العراق وتلحق بالخزينة العراقية خسائر جسيمة ، وفي مسعى لجسر الهوة زار الشيخ احمد بغداد مرتين في العامين ١٩٣٥ و١٩٣٦ محاولا تطوير علاقة شخصية مع الملك غازي ، الا ان هذه العلاقة انتكست سريعا حين ابدى الملك رغبته برد الزيارة فتدخلت السلطات البريطانية واحبطت ذلك المشروع (الصلح، ١٩٩٧، الصفحات ١٤٨–

١٤٩)اثار موقف الصحافة العراقية في دعوته لضم الكويت الى العراق اهتمام المقيم البريطاني في الخليج فأرسل تقريرا الى حكومته في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٦ قال فيه " انه اذا بلغ بحكومة العراق الغباء وأقدمت على تنفيذ ما تدعو اليه الصحف العراقية لضم الكويت الى العراق فعندها لن يكون هنا مجال لتجنب الأسلوب العسكري وستتدخل الحكومة البريطانية بقوة وبأسرع ما تستطيع " (النجار، ١٩٧٥، صفحة ٢٤٥).ويبدو من خلال هذه الرسالة شديدة اللهجة ان المقيم البريطاني قد استشعر خطورة الموقف العراقي في مواجهة نفوذ بلاده في الكويت مما دعاه الى حث حكومته على استخدام القوة العسكرية المسلحة لمواجهة العراق مما اسهم في زيادة التوتر وتصاعد النزاع العراقي – البريطاني حد الصدام فيما بعد وفي خضم هذه الظروف وازدياد المطالب بتصفية الاستعمار في العراق والخليج العربي تبنى الملك غازي الدعوة لعودة الكويت الى العراق بشكل واضح من خلال اذاعته الخاصة التي انشأها وسميت " إذاعة قصر الزهور" اذ تبنت توجها سياسيا يدعو الى مهاجمة الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي ، فضلا عن الدعوة الى ضم الكويت الى العراق (غوري، ١٩٨٣، صفحة ١٦٣)تزامن مع دعوة الملك غازي بضم الكويت الى العراق تزايد وتيرة الصراع في الكويت بين الحركة الوطنية والشيخ احمد ومن ورائه حلفائه البريطانيين ، فوجد الوطنيون الكويتيون في إذاعة قصر الزهور منفذا لدعمهم الامر الذي ازعج السفير البريطاني في بغداد ليصف تلك الإذاعة بالقول "مصدرا يزداد سوءً يوما بعد يوم " (البزاز، ١٩٦٧، صفحة ٢٦٨) وذلك لأن الملك غازي قد اثار غضب البريطانيين بسبب تحريضه اهل الكويت على الثورة ضد الشيخ احمد من خلال اذاعته داعيا الى التخلص من النفوذ البريطاني والانضمام الى العراق (صفوت، ١٩٦٩، صفحة ١٣٦)ويبدو ان أوضاع الكويت وميل الأهالي نحو الانضمام للعراق دعت الملك غاري الى التفكير في غزو الكويت وضمها للعراق ، فاستدعى في شباط ١٩٣٨ رئيس اركان الجيش الفريق حسين فوزي وكلفه بغزو الكويت، كما اتصل بمتصرف لواء البصرة وأمره ان يضع كافة إمكانيات اللواء الإدارية تحت تصرف الجيش لغزو الكويت ، ثم دعي نائب رئيس الوزراء ناجي شوكت الى البلاط الملكي، فوجد رئيس اركان الجيش ورئيس الديوان الملكي وغيرهما ، إذ دخلوا جميعا الى الملك وأقنعوه بصعوبة ضم الكويت نظرا لكونها تحت الحماية البريطانية (الطناحي ، ٢٠١١، صفحة ١٧١)كما ان وزير الخارجية العراقي توفيق السويدي لدى اجتماعه بالسفير البريطاني في بغداد في نيسان ١٩٣٨ أوضح للسفير ان الاتفاق العثماني البريطاني لعام ١٩١٣ الذي تم توقيعه في لندن اعترف بأن الكويت لم تكن في أي وقت دولة مستقلة، وان انتقال السيادة على ولاية البصرة من الدولة العثمانية الى المملكة العراقية الجديدة لا بد وان يشمل الكويت اذ ان العراق لم يعترف بأي تغيير في مركز الكويت كقضاء عراقي، إلا أن وزارة الخارجية البريطانية امتنعت عن مناقشة دعوة وزير الخارجية العراقي توفيق السويدي ورفضت بحث تلك المسألة معه خلال زيارته الى لندن عام ١٩٣٨ وابلغته بأن الحكومة البريطانية لن تسمح بامتداد السيادة العراقية على الكويت (الصباح، ١٩٨٨، صفحة ١٨٣) .

المجلس التشريعي في الكويت والنزاع مع السلطة والبريطانيين:

بدأت أولى المحاولات الشعبية الكويتية للمشاركة في الحكم بعد وفاة الشيخ سالم المبارك في عام ١٩٢١ ، بعد استلام الشيخ احمد الجابر الحكم إذ اجتمع وجهاء البلد واتفقوا على عدم القبول بالحكم الفردي بعد الآن ، واجبار الحاكم الجديد على قبول تشكيل مجلس استشاري شعبي يساعده في إدارة دفة الحكم ، فعند وصول انباء الاتفاق الى الشيخ احمد نصحه بعض حاشيته بالموافقة على تشكيل المجلس خشية ان يبايعوا ابن عمه عبد الله السالم المبارك الحاكم مؤقتا بالوكالة بدلا عنه (الشملان، ١٩٧٥، صفحة ١٩٥)تم اختيار أعضاء المجلس بالتعيين لا الانتخاب في نيسان ١٩٢١ وكان جميعهم من كبار تجار واعيان الكويت، وكان اول رئيس له هو حمد عبدالله الصقر، والذي تشير الوثائق البريطانية الى ان مسألة المطالبة بتأسيس المجلس هي من بنات أفكاره (الشملان، ١٩٧٥، صفحة ١٩٩). وكانت مسألة تنظيم بيت الحكم هي أول ما تم مناقشته نتيجة للتنافس بين أبناء اسرة الصباح والتي انحصرت في الشيخ احمد الجابر وابن عمه عبد الله السالم ، وكانت بريطانيا لا تميل الى اختيار عبد الله السالم خشية ان يتبع سياسة والده في موالاة الأتراك ، الأمر الذي جعل الآراء تجتمع على الشيخ احمد الجابر الصباح حاكما جديدا للكويت (اليوسفي، ٢٠١٣، صفحة ١٧٥)لم يستمر عمل المجلس طويلا على الرغم من حماسة اعضاءه للمشاركة في الحكم نتيجة الاختلاف حول حدود صلاحياته بين المجلس وأسرة الصباح الذين رأوا في اتساع صلاحيات المجلس تهديدا لكيانهم الأمر الذي دعاهم الى استخدام لغة التهديد والإساءة لأحد أعضاء المجلس ، فدب الفتور بين أعضاء المجلس وانقطاعهم عن حضور جلساته أو ارسال ابناءهم بدلا عنهم ، فعم الاستياء وانتشر السب والشتم في قاعة المجلس ، مما نجم عنه انحلال المجلس تلقائيا (خزعل، ١٩٦٢، صفحة ١٦)شكلت المعارضة في الكويت في ٢٩ حزيران ١٩٣٨ تنظيما دعته " الكتلة الوطنية " وأرسلت وفدا الى امير الكويت الشيخ احمد الجابر من ثلاث اشخاص وقدمت مذكرة تمثل وجهة نظرهم بشأن طبيعة نظام الحكم وطالبت بالعمل على تشكيل مجلس تشريعي مُنتخب على ان لا يضم أي فرد من افراد اسرة ال صباح ، وفي اليوم نفسه اجتمع رؤساء ١٥٠ اسرة بارزة وانتخبوا مجلسا مكونا من ١٤ عضوا وقد اختار المجلس الذي ربما يعد اول هيئة منتخبة للنظام الشيخ عبدالله

السالم الصباح رئيسا له وفي السادس من تموز وافق الشيخ احمد الجابر بعد تردد على الوثيقة التي اعترفت بوجود هيئة تشريعية للحكومة (خدوري و غريب، ١٩٩١، الصفحات ١٠٠ – ١٠١)رفض شيخ الكويت التوقيع على الدستور الذي حجم دوره السياسي الا ان اتخاذ المجلس لموقف حازم أدى ان يوقع الشيخ مكرها على اول دستور في تاريخ البلاد، واستمرت الخلافات واخذت تتفاقم مع ادراك الشيخ ان سلطته بدأت تتهاوى لاسيما بعد سعى المجلس للسيطرة على دخل الدولة المتأتي من الرسوم والضرائب المفروضة على صناعة النفط ، فضلا عن خلاف المجلس مع السلطات البريطانية فيما يتعلق بحق المجلس في النظر في المعاهدات والاتفاقيات التي يعقدها شيخ الكويت ، والا تسري الا بعد موافقة المجلس عليها ، حينئذ ايقن الشيخ انه سيجرد من جميع سلطاته فأتخذ خيارا صعبا بإصدار مرسوم لحل المجلس التشريعي في ١٧ كانون الأول ١٩٣٨ ، ورفض المجلس الإذعان إذ صوت أعضاء المجلس التشريعي بأكثرية ١٠ من اصل ١٤ صوت مطالبين الانضمام الى العراق الامر الذي دفع الشيخ إلى إعلان حالة الطوارئ (الحسني، ١٩٨٨، صفحة ٦١) فأبرق الوكيل السياسي البريطاني في الكويت طالبا الدعم العسكري فأرسلت احدى السفن الحربية البريطانية لغرض تمكين شيخ الكويت من القضاء على المجلس التشريعي وبالتالي كبح جماح التوجهات المطالبة بعودة الكويت الى العراق ، وقد أدى التدخل البريطاني الى حل المجلس (صحن، ١٩٢٣، صفحة ٦٥)أصدر الشيخ احمد الجابر أوامره بإجراء انتخابات جديدة في ٢٧ كانون الاول ١٩٣٨ لتشكيل مجلس منتخب من ١٤عضوا برئاسة عبد الله السالم الصباح يضم أربعة أعضاء من ال صباح وتسعة من اعيان البلاد ، وقد اصدر الشيخ مسودة لدستور جديد واحتفظ لنفسه بسلطات واسعة من ضمنها حق النقض ، وهوما جعل المجلس ليس اكثر من هيئة استشارية (أبو حاكمة ، ١٩٨٤، صفحة ٣٦٧)، وبعد انعقاده قرر المجلس الجديد رفض مسودة الدستور وهو الامر الذي اغضب الشيخ ودفعه الى اصدار امر بحل المجلس في ٧ آذار ١٩٣٩ (خدوري و غريب، ١٩٩١، صفحة ١٠٤)ساد التذمر الشعبي في الكويت اثر استخدام القوة على أعضاء المجلس التشريعي فوقعت انتفاضة ١٠ اذار ، بعد ان هاجم المتظاهرين مستودع الأسلحة للرئيس في الكويت ، وافلت زمام الأمور من السلطة . ولم يتمكن الشيخ احمد من السيطرة على الأمور وإعادة النظام إلا بمساعدة بريطانيا (جودة، ١٩٧٩، صفحة ١٣٧) ولم تنحصر الحركة في الكويت ، بل توسعت لتشمل البحرين ومسقط ومناطق خليجية أخرى تطالب بالخروج من واقع الحماية البريطانية ، وقمعت الحركة وافضت الى انزال عقوبة الإعدام بثلاثة من قادة المعارضة الكويتية، وافساح المجال لهجرة واسعة من الهند وايران ، في ما عد تأديبا لانصار الفكرة العربية في الكويت وكسرا لشوكتهم عبر تقوية العنصر غير العربي في المحمية (الصلح، ١٩٩٧، صفحة ١٥٠)ويصف السياسي البريطاني ديكسون في مذكراته احداث ١٠ اذار في الكويت عام ١٩٣٩ بانها تمثل محاولة للقضاء على حكم الشيخ احمد الجابر وانهاء الحماية البريطانية واستبدالها بالسيادة العراقية (ديكسون ، ١٩٦٤، صفحة ٢٦٦) ، لم تنتهي مطالبات شعب الكويت بالانضمام الى العراق مع فشل الانتفاضة في ١٠ اذار ، ولم توقف كذلك الدعوات العراقية لضم الكويت . بل انها فضحت من جانب اخر طبيعة التدخل البريطاني المباشر في القضاء على الانتفاضة في الكويت ليؤكد على حقيقة الصراع حول الكويت بين العراق وبريطانيا بعد ان اعلن ملك العراق رسميا تبنيه لتلك الدعوة بعودة الكويت الى العراق ومحاولته القضاء على النفوذ البريطاني في الكويت من خلال الحاقها بالعراق (الحسني، ١٩٨٨، صفحة ٣٢٤) ساءت العلاقات بين الملك غازي والبريطانيين لاسيما بعد كشف الاستخبارات البريطانية نية الملك غازي ضم الكويت عبر استخدام وحدات من الجيش العراقي تدخل الى الجهراء بالتزامن مع ثورة شباب الكويت ضد الشيخ احمد (حسين، ٢٠١٦، صفحة ١٤٨) ، لذلك اكدت الحكومة البريطانية على عدم تشجيع اجراء مفاوضات جدية بشأن نهج العراق تجاه الكويت أو اللجوء الى معاهدة بين العراق والكويت قبل ان يتم تغيير الوضع السياسي في العراق (صحن، ١٩٢٣، صفحة ٧٨)في ٤ نيسان من العام ذاته توفي الملك غازي اثر حادث سيارة وكانت الشكوك تحوم حول بريطانيا اذ انها الجهة المستفيدة من اختفاء الملك غازي عن مسرح الاحداث في العراق ، واعتقد الشعب العراقي آنذاك ان الحادث تم بتدبير بريطانيا نفسها (صفوت، ١٩٦٩، صفحة ١٧٣) .

المواقف السياسية العراقية – البريطانية بشأن الكويت في الخمسينات

أصبحت الأوضاع السياسية في العراق مواتية لبريطانيا بعد مقتل الملك غازي ومن ثم اندلاع الحرب العالمية الثانية، وكان من آثار مجريات الحرب ان قامت في العراق في نيسان ١٩٤١ ثورة قومية قادها الجيش العراقي من اجل تحقيق الوحدة العربية، إلا ان بريطانيا وجدت في هذه الثورة تهديدا لمصالحها ووجودها في المنطقة العربية فهاجمت العراق واحتلته عسكريا في أواخر ايار من العام نفسه (صحن، ١٩٢٣، صفحة ٨١)استمر الساسة العراقيون في تبني الموقف ذاته الذي تبناه الملك غازي وضباط الجيش العراقي في نزاعهم مع بريطانيا حول الكويت ولكن بأسلوب اخر مع ان هؤلاء الساسة الذين قادوا السياسة العراقية بعد الحرب العالمية الثانية كانوا يعدون حلفاء لبريطانيا وكان في مقدمتهم نوري السعيد الذي ترأس معظم الوزارات التي تشكلت ولغاية عام ١٩٥٨ وكذلك الوصي على العرش الأمير عبدالاله ، ويعد نوري السعيد من السياسيين

العراقيين البارزين الذين اهتموا بقضية عودة الكويت الى العراق بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا ان اساليبه لتحقيق هذا الهدف اختلفت عن الذين سبقوه إذ اتجه الى الدعوة لربط الكويت بالعراق من خلال طرح مشروعي تزويد الكويت بمياه شط العرب ومد أنبوب النفط العراقي باتجاه الكويت والاستفادة من ميناء الاحمدي ليكون منفذا للصادرات والواردات العراقية لاسيما و ان العراق ليس لديه مناطق بحرية عميقة تصلح لتأسيس وبناء الموانئ الخاصة به وكان الهدف منها إيجاد روابط اقتصادية بين العراق والكويت تمهيدا لعودتها للعراق. وتكشف الوثائق البريطانية ان بريطانيا عملت بكل ما في وسعها ومنذ عام ١٩٣٧ لمنع شيخ الكويت من القبول بتأسيس مشاريع الحصول على المياه الصالحة للشرب من العراق لذلك طلبت السلطات البريطانية من وكيلها السياسي في الكويت على تشجيع شيخ الكويت على عدم اتخاذ أي خطوة تربطه مع العراق مراعاة للمصالح البريطانية الاستراتيجية (محمد، ١٩٨٠، صفحة ٣٣) توفي الشيخ احمد في كانون الثاني ١٩٥٠ وكان يتخذ موقفا معاديا حيال العراق وخلفه ابن عمه الشيخ عبد الله السالم رئيس المجلس التشريعي، الذي تربطه إجمالا علاقات طيبة بالعراق. ولدى توليه السلطة، زار بغداد ولقي استقبالا ينم عن احترام وتشريف كبيرين. وقرر العراق في ١٩٥٠ انشاء ميناء أم قصر وسعى الى الحصول على موافقة الكويت للتخلي عن جزيرتي وربا وبوبيان لغرض السيطرة على الملاحة بخوري عبدالله والزبير ، وعندما اكتشفت شركة نفط البصرة نفط خام عالي الجودة ٢٠ ميلا جنوب منطقة الزبير، بدأت الكويت تستكشف في منطقة تلاصق المنطقة العراقية فاختلفا على خط الحدود إذ اصر العراق على ان حدوده تمتد الى ميل جنوب صفوان في حين طلبت الكويت ان يمتد الخط لمسافة الف متر فقط فتم تأجيل المفاوضات (خدوري و غريب، ١٩٩١، الصفحات ١٢٩ – ١٣٠)كما واستمرت الحكومة العراقية بمحاولاتها لإيجاد الطرق والوسائل التي تعزز بها العلاقة مع الكويت على الرغم من المعارضة البريطانية ففي عام ١٩٥٥ وقبيل انعقاد المؤتمر الأول لمجلس حلف بغداد ، طرح نوري السعيد مبادرته بتأسيس لجنة اقتصادية للحلف بهدف تشجيع بعض الدول العربية للانضمام الى الحلف لاحقا واقترح نوري السعيد على وزير الخارجية البريطاني هارولد مكملان دعوة الكويت والسودان للانضمام الى اللجنة الاقتصادية المراد تشكيلها الا ان بريطانيا رفضت هذا المقترح كعادتها رغبة منها في إبقاء الكويت بعيدة عن الأنظار الدولية من جانب وعدم اتاحة الفرصة للسعيد في تحقيق رغبته بانضمام الكويت الى اللجنة الاقتصادية خوفا من اثارة الوضع السياسي للكويت الذي لا يتوافق مع التوجهات البريطانية الجانحة لفصل العراق عن الكويت من ناحية أخرى (الونداوي، نوري السعيد و المحاولات البريطانية لفصل الكويت عن العراق ، ١٩٩٢ ، صفحة ٩)وفي مسعى جديد لتحقيق اهدافه سعى نوري السعيد باتجاه ربط الكويت بالعراق من خلال مد أنبوب للنفط العراقي عبر الكويت وقد برزت أهمية هذا المشروع عندما توقف تصدير النفط عبر خط الأنابيب المار بالأراضي السورية إثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. عندما شعر نوري السعيد بالحيف الذي لحق بالعراق جراء ابعاده عن ساحل البحر بسبب اصرار بريطانيا على فصل الكويت عنه ، لذلك عرض العراق اقتراحا في العام ١٩٥٧ بإمكانية مد انابيب نفطية عبر ارض الكويت الى جانب إمكانية توصيل المياه من شط العرب الى الكويت على ان تتحمل الكويت كلفة الأنابيب الناقلة ، ولكي تفشل بريطانيا هذا المشروع ، اشترطت ان يعلن العراق تخليه عن الكويت واعترافه رسميا بالحدود التي وضعت وفق مراسلات عام ١٩٢٣ (صحن، ١٩٢٣، الصفحات ٨٩–٩٠)فاتح نوري السعيد وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد (Selwyn Lioyd) في اول اجتماع لمجلس حلف بغداد الذي عُقد في ١٨ نيسان ١٩٥٧ بوجوب انهاء الحماية البريطانية على الكويت ، تمهيدا لضمها الى حلف عربي يقوم بين العراق والأردن ، ولأجل ان يضع العراق بريطانيا إذ هي المسؤولة عن شؤون الكويت الخارجية امام الامر الواقع أوفدت توفيق السويدي نائب رئيس الوزراء الى لبنان في نيسان ١٩٥٧ لمناقشة الشيخ عبدالله السالم حول ضرورة اشراك الكويت في الاتحاد المرتقب الا ان الشيخ اجابه انه لا يمتلك حرية التصرف في هذا الموضوع (الونداوي م.، ١٩٩٠، صفحة ١٤٠)استمر الخلاف بين العراق والكويت بشأن موضوعي المياه وانابيب النفط إلا ان نوري السعيد تصلب ولم يتنازل امام موقف البريطانيين منتظرا أي فرصة سانحة ، وما لبثت ان جاءت في الرابع من شباط ١٩٥٨ إذ أُعلن عن قيام الوحدة بين مصر وسوريا تحت مسمى الجمهورية العربية المتحدة ، الا ان الموقف الرسمي العراقي اتخذ موقف المعارضة الشديدة للوحدة ، وكان هذا موقف العراق في اجتماع دول حلف بغداد في انقرة عام ١٩٥٨ ، الذي رأى ان الوحدة بين مصر وسوريا هي حركة شيوعية وسوف تلحق الضرر بالأردن ولبنان ، واشترك نوري السعيد في تأييد تلك المخاوف مع وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد ممثل الحكومة البريطانية في الاجتماع إذ قررا معا الدعوة الى إقامة اتحاد بين العراق والأردن والسعودية ردا على قيام الجمهورية العربية المتحدة (حميدي، التطورات و الاتجاهات السياسية في العراق ١٩٥٣ – ١٩٥٨، ١٩٨٠، صفحة ٢٧٥)أُعلن في ١٤ شباط ١٩٥٨ رسميا عن تشكيل الاتحاد العربي بين العراق والأردن وقد تُرك الباب مفتوحا للدول العربية للانضمام الى الاتحاد ، ولكن السفير الأمريكي في بغداد والدمار كالمن أكد ان نوري السعيد اخبره انه يفكر بدعوة الكويت الى الانضمام الى الاتحاد وان نوري السعيد لم يسمِ أي بلد عربي غير الكويت في حديثه معه (كالمن، ١٩٦٥، صفحة ٢٤٨) ، الا ان الخارجية البريطانية وبعد حوالي أسبوع وجهت ممثليها الدبلوماسيين بشكل مناقض

لرغبات نوري السعيد وطروحاته حيث اكدت لممثليها انه اذا طرحت فكرة انضمام الكويت للاتحاد العربي فيجب ان يضعوا في حساباتهم تدفق النفط من الكويت الى بريطانيا وضرورة المحافظة على ودائع شيوخ الكويت في المملكة المتحدة وبذلك ضلت الكويت خطا احمر لا يمكن تجاوزه في الدبلوماسية البريطانية استمرت جهود العراق الرسمية لإعادة الكويت الى العراق عبر بوابة الاتحاد العربي فعندما زار شيخ الكويت عبدالله السالم الصباح بغداد في ايار ١٩٥٨ بادر نوري السعيد والمسؤولون العراقيون بفتح النقاش مع الشيخ في نهاية المحادثات عدم رغبته بانضمام الكويت للاتحاد العربي وتذرع بضرورة التباحث بهذا الشأن مع بريطانيا (الامير، ١٩٩٢، صفحة ٣٢٣)الا انه بات من الواضح لدى المسؤولين العراقيين امام موقف بريطانيا في رفض انضمام الكويت للاتحاد العربي ان الحكومة البريطانية تعمل بإصرار لمعارضة التوجه العراقي وانها كانت تضع العراقيل لمنع تحقيق هذا الهدف (السويدي، ١٩٩٩، صفحة ٥٨٤)، مما دعا حكومة الاتحاد برئاسة نوري السعيد ان تقدم مذكرة شديدة اللهجة في ٥ حزيران ١٩٥٨ الى السفارة البريطانية في بغداد لنقلها الى الحكومة البريطانية وإبلاغ حكومة الاتحاد العربي بقرارها ، تضمنت المذكرة عرضا تاريخيا لوضع الكويت وموقف الحكومة البريطانية منذ العهد العثماني وخلصت الى ثلاث مُقترحات هي كالاتي :

١. منح الكويت استقلالها ودخولها الاتحاد العربي وتقديمها معونة سنوية للاتحاد .

٢. في حالة عدم الاخذ بالاقتراح الأول ، يعاد النظر في حدود الكويت لتعود الى ما كانت عليه عندما كانت مرتبطة بالعراق ، أي بخط مستقيم بين الحدود السعودية مرورا بالجهراء و خليج الكويت وتكون جميع الجزر في الخليج تابعة للاتحاد العربي.

٣. في حالة عدم الأخذ بالاقتراح الثاني ، يحتفظ العراق بحرية العمل (كنه، ١٩٦٦، صفحة ٢٩٨).

وفي التاسع من حزيران ١٩٥٨ توصل نوري الى استنتاج مفاده ان كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا لم تكونا مستعدتين لحث الكويت على الانضواء تحت راية الاتحاد العربي وقد توصل لهذه القناعة بعد لقاء وزير خارجيته عبدالكريم الازري بالسفير البريطاني مايكل رايت (Michael Wright) وسفير الولايات المتحدة في بغداد والدمار كالمان (Waldemar J.Galman) فشعر بالغضب الشديد فقال عند اجتماعه في اليوم التالي بالسفير البريطاني " إنكم بسياستكم هذه الفاشلة تماما ، تعادون جميع الدول العربية ، لمسؤوليتكم عن إقامة إسرائيل في فلسطين وتذرعكم بشتى الذرائع لكي لا تعطون العرب السلاح للدفاع عن انفسهم ... وعندما نسعى (نحن اصدقاءكم) الى تعزيز موقفنا في العراق والاردن وطلبنا مساعدتكم بوصفكم القوة المسؤولة عن شؤون الكويت الخارجية ، لحث الكويت على الانضمام الى الاتحاد العربي ، اخبرتمونا بالتحدث اولا الى شيخ الكويت ، مع إننا نعرف ان المسألة رهن قراركم " (خدوري و غريب، ١٩٩١، الصفحات ١٤٧ – ١٥٠)حاول البريطانيون اقناع السعيد بسحب المذكرة لان المقترحات التي وردت فيها سببت ازمة كبيرة في أوساط الدبلوماسية البريطانية الا انه رفض سحب مذكرة ٥ حزيران طالما ان المذكرة خضعت لموافقة حكومة الاتحاد العربي (الامير، ١٩٩٢، صفحة ٣٢٨) و هذا ما أكده نوري السعيد في اخر زيارة له الى إنجلترا لدى اجتماعه بوزير الخارجية سلوين لويد ومسؤولين اخرين في الوزارة واقترح ان تقدم بريطانيا النصح لشيخ الكويت للاختيار سريعا حول ما جاء في المذكرة ، غير ان رد الحكومة البريطانية أوضح انه في حال رفض شيخ الكويت الانضمام للاتحاد العربي ، فليس لحكومة بريطانيا النية للتراجع عن التزاماتها تجاه الكويت (خدوري و غريب، ١٩٩١، الصفحات ١٥٤–١٥٧)كان نوري السعيد متيقنا ان بريطانيا لن تسمح بانضمام الكويت الى الاتحاد العربي على الرغم من التعهدات التي قدمها السعيد بضمان استقلال الكويت و امتيازات اسرتها الحاكمة كما مثبت في دستور الاتحاد فضلا عن ايفاء الاتحاد بامتيازات نفط الكويت لصالح الشركات الامريكية و البريطانية (الازري، ١٩٨٢)، بل ان نوري ذهب ابعد من ذلك إذ رأى ان إصراره على ضم الكويت من الممكن ان تودي بالنظام الملكي في العراق ، إذ ذكر الدكتور مجيد خدوري ان عبدالله بكر رئيس البلاط الملكي عام ١٩٥٨ والمقرب من نوري السعيد اخبره في مقره في بيروت بعد سقوط النظام الملكي بأن نوري السعيد قال له أن " مذكرته حول الكويت قد تكون السبب في تقويض الاسرة الهاشمية " وتفسير ذلك ان ما يعنيه نوري السعيد بهذا الكلام هو ان الحكومة البريطانية كان عليها الاختيار إما الانحياز الى الاسرة المالكة العراقية اوالى الاسرة المالكة الكويتية في تنافسهما من اجل البقاء (خدوري و غريب، ١٩٩١، الصفحات ١٨٨ – ١٨٩) ويبدوان ما توقعه نوري السعيد كان صحيحا فلا الحكومة البريطانية ولا القوات البريطانية الموجودة في قواعد عسكرية في العراق حركت ساكنا من اجل وقف النهاية المأساوية للنظام الملكي في العراق الذي قضت عليه قوة عسكرية في ١٤ تموز ١٩٥٨ لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من الصراع بين العراق والكويت

الخاتمة

من خلال الدراسة موضوع البحث نجد ان النزاع العراقي البريطاني حول الكويت شغل حيزاً مهماً من تاريخ العراق في العهد الملكي والذي امتد لمدة سبع وثلاثين عاماً، وخلص البحث إلى النتائج الآتية:

- أن هدف بريطانيا من إبقاء الكويت بحدوده التي رسمتها سواء كانت محمية أو دولة مستقلة هو إبعاد العراق عن ساحل الخليج وإبقاءه في حالة من الضعف الاقتصادي والسياسي.
- شهد النزاع العراقي- البريطاني تصعيداً ملحوظاً بعد وفاة الملك فيصل الأول إذ تبنى الملك الجديد غازي سياسة قومية تهدف إلى ضم الكويت فضلاً عن دخول متغير جديد هو الصحافة العراقية وإذاعة قصر الزهور التي تبنت دعوة الملك علناً لعودة الكويت إلى العراق لتصل الأوضاع إلى حد التصعيد العسكري ولم ينتهي التصعيد إلا بوفاة الملك غازي.
- تبنت الحكومات العراقية في خمسينيات القرن الماضي اسلوباً جديداً لاستعادة الكويت الا وهو التوجه الاقتصادي عن طريق إقامة المشروعات الاقتصادية في محاولة لربط الكويت بالعراق اقتصادياً تمهيداً لاستعادتها، إلا أن بريطانيا وقفت حائلاً دون قبول الكويت الشراكة مع العراق عبر منع شيخ الكويت من قبول هذه المشروعات الاقتصادية.
- لم تكن بريطانيا على الدوام مستعدة للتخلي عن الكويت أو حتى القبول أن تكون الكويت ضمن الاتحاد العربي الهاشمي بصفة دولة مستقلة على الرغم من الضغوط الكبيرة التي واجهتها من رئيس وزراء الاتحاد نوري السعيد بل أنها تصلبت أمام مطالبه، وعلى الرغم من كونه سياسياً بارعاً ويمتلك قابلية تفاوضية عالية إلا أنه أمام الشعور بالظلم والخيبة من الموقف البريطانية ظهر غاضباً بشدة في حزيران ١٩٥٨ وقدم مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة البريطانية.
- من خلال البحث ثبت أن حكام الكويت لم يكن لهم دور بارز في إدارة النزاع حول الكويت إذ كانت المطالب العراقية في الكويت تتم عبر بريطانيا ومؤسساتها العاملة في الخلج وهي التي تتولى توجيه دفة النزاع ومقاومة التوجهات العراقية، وتوجيه شيوخ الكويت بالاتجاه الذي يؤمن خدمة مصالحهم ويحقق أهدافهم في المنطقة، إذ بقيت الكويت محمية بريطانية غير مستقلة حتى نهاية مدة البحث أي نهاية النظام الملكي عام ١٩٥٨.

قائمة المصادر

أولاً. المصادر باللغة الإنكليزية:

١. Agent, F. t. (1932). *Kuwait To Political Resident in Persian gulf , (Letter Confidentia no. 155 (*. Bushir: م.أ.م British Foreign Office.

٢. B.F O. (1938). *From the Political Agent Kuwait To Political Resident in persian Guif, Bushir,(tElEGRAM) in I.O.R , No. 408.* LONDON: F.O OF U.K.

٣. Berger, D. G. (1978). *Kuwait And The Rim Of Arabia.* Wisconsin: U W Press.

٤. (1930). *From Downing Street , London to Acting Commessioner for Baghdad (confidential) .* London.

٥. Moberly , F. J. (1923). *The Campaign in Mesopotamia 1914 - 1918 / History of The Great War / Vol. 1.* London: moberly majesty stationary office .

٦. Scofield , R. (1991). *Kuwait and Iraq : Historical Claims and Territorial Desputes .* london: Royal Institue of International Affairs .

ثانياً. المصادر باللغة العربية:

١. احمد حسن جودة. (١٩٧٩). *المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩ .* البصرة: مطبعة الإرشاد.

٢. احمد رفيق البرقاوي. (١٩٨٠). *العلاقات السياسية بين العراق و بريطانيا ١٩٢٢ - ١٩٣٢ .* بغداد: دار الرشيد.

٣. احمد مصطفى أبو حاكمة . (١٩٨٤). *تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠ - ١٩٦٥ .* الكويت : مطبعة دار السلام.

٤. الان راش. (١٩٨٧). *الصباح : تاريخ الاسرة الكويتية الحاكمة و نسبها ١٧٥٢ - ١٩٨٧ .* لندن .

٥. الحكومة الاردنية. (١٩٩١). *الكتاب الابيض : الاردن و ازمة الخليج آب ١٩٩٠ - آذار ١٩٩١.* الاردن . عمان: المملكة الاردنية الهاشمية.

٦. الكسندر آداموف. (١٩٨٢). *ولاية البصرة في ماضيها و حاضرها .* (هاشم صالح التكريتي، المترجمون) البصرة، البصرة، العراق.

٧.بريتون سي بوش. (١٩٨٧). بريطانيا و وضع الكويت. *ميدل أيست جورنال*(٢١).
٨.توفيق السويدي. (١٩٩٩). *مذكرات نصف قرن من تأريخ العراق و القضية العربية* (المجلد ٢). لندن، المملكة المتحدة: دار الحكمة للطباعة و النشر و التوزيع.
٩.جعفر عباس حميدي. (١٩٨٠). *التطورات و الاتجاهات السياسية في العراق ١٩٥٣ – ١٩٥٨*. بغداد.
١٠. جعفر عباس حميدي. (٢٠١٥). *تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨* (المجلد الطبعة الثانية). بغداد: دار و مكتبة عدنان.
١١. جمال زكريا قاسم. (١٩٧٣). *الخليج العربي ١٩١٤–١٩٤٥*. القاهرة: دار الفكر العربي.
١٢. جورج انطونيوس. (١٩٨٠). *يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية*. بيروت: دار العلم للملايين.
١٣. جورج لونزوكسي. (١٩٩٩). *البترول والدولة في الشرق الأوسط*. بيروت: المكتب التجاري للطباعة و النشر .
١٤. جون جوردن لوريمر. (د. ت.). *دليل الخليج / القسم التاريخي / ج ٣*. قطر، الدوحة، قطر: ديوان امير قطر .
١٥. جون ولفيكسون . (٢٠٠٩). *حدود الجزيرة العربية : قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء*. (مجدي عبدالكريم، المترجمون) القاهرة: مكتبة مدبولي.
١٦. جيرالد دي غوري. (١٩٨٣). *ثلاثة ملوك في بغداد*. (سليم طه التكريتي، المترجمون) بيروت: منشورات المثنى . بغداد / مطبعة الارشاد . بغداد.
١٧. حسن نوري حسين. (٢٠١٦). *أزمة الكويت و إشكالية العلاقة مع العراق*. بغداد: دار و مكتبة عدنان.
١٨. حسين خلف خزعل. (١٩٦٢). *تاريخ الكويت السياسي ا ج١*. بيروت: مطبعة دار الكتب.
١٩. حسين مجيد عبد علي الحسناوي . (٢٠١٣). *ازمات الحدود العراقية الكويتية*. بيروت: دار و مكتبة البصائر .
٢٠. حميد احمد حمدان التميمي. (٢–٤, ١٩٩٢). الصراع العثماني– البريطاني في الكويت ١٨٩٩ . ١٩١٤. *الخليج العربي*، الصفحات ٢٠–٤٢.
٢١. حميدحمدان التميمي . (١٩٧٩). *البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ – ١٩٢١*. البصرة : مركز دراسات البصرة و الخليج العربي .
٢٢. خليل كنه. (١٩٦٦). *العراق امسه و غده* . بيروت.
٢٣. هارولد ديكسون . (١٩٦٤). *الكويت و جاراتها / ج ٢* . د. م.
٢٤. رغيد الصلح. (١٩٩٧). *حربا بريطانيا و العراق ١٩٤١–١٩٩١* (المجلد ٢). بيروت، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر.
٢٥. سيف مرزوق الشملان. (١٩٧٥). *من تاريخ الكويت* (المجلد ٢). الكويت، الكويت: دار السلاسل.
٢٦. صبري فالح الحمدي. (د .ت). *الكويت تشؤها و تطورها ١٧٥٠–١٨٧١*. لندن، المملكة المتحدة: دار الحكمة.
٢٧. صحيفة النهضة . (٣٠ ايلول, ١٩٢٨). *جريدة النهضة العراقية*.
٢٨. صلاح العقاد. (١٩٧٤). *التيارات السياسية في الخليج العربي*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٢٩. طارق الحمداني. (ايلول, ١٩٩٠). المخططات الاستعمارية البريطانية في الكويت. *افاق عربية*.
٣٠. عبد الرزاق الحسني. (٢٠٠٨). *تاريخ العراق السياسي الحديث*. بيروت: الرافدين للطباعة و النشر.
٣١. عبد العزيز الرشيد. (١٩٢٦). *تاريخ الكويت*. بغداد: المكتبة العصرية.
٣٢. عبدالحميد عبدالحميد العاني. (١٩٨٤). *السياسة البريطانية تجاه الكويت ١٨٩٦ . ١٩١٥*. بغداد، بغداد، العراق: جامعة بغداد / رسالة ماجستير . غير منشورة.
٣٣. عبدالرحمن البزاز. (١٩٦٧). *العراق من الاحتلال الى الاستقلال* . بغداد.
٣٤. عبدالرزاق الحسني. (١٩٨٨). *تاريخ الوزارات العراقية / ج ٥*. بغداد: دار الشؤون الثقافية .
٣٥. عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم. (١٩٨١). *السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩ – ١٩٤٧*. الرياض: دار المريخ للنشر / السعودية.
٣٦. عبدالمالك خلف التميمي. (١٩٩٨). *ابحاث في تاريخ الكويت*. الكويت: دار قرطاس للنشر .
٣٧. عزيز محمد حبيب. (١٩٧١). *الكويت*. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية.
٣٨. عطية كريم الظفيري.(٢٠٠٥). *الكويت في كتابات رحالة اوربيين : نصوص مترجمة*.الكويت: مطبعة الكويت .

٣٩. علي حيدر مدحت. (١٩٠٨). *مدحت باشا: حياته و اعماله*. باريس، باريس، فرنسا: د. ن.

٤٠. علي صدام صحن. (١٩٢٣). *النزاع العراقي- البريطاني حول الكويت ١٩٢١-١٩٥٨*. بغداد: دار أوراق.

٤١. فلاديمير لوتسكي. (١٩٧١). *تاريخ الأقطار العربية الحديث*. موسكو: اكاديمية العلوم في الإتحاد السوفيتي.

٤٢. فؤاد قزانجي. (١٩٨٩). *العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥ - ١٩٣٠* . بغداد: دار المأمون للترجمة و النشر.

٤٣. كريم العاني. (٢٠١٣). *الحدود العراقية الكويتية: دراسة تاريخية وثائقية*. بغداد: دار الوراق.

٤٤. ليلى ياسين حسين الامير. (١٩٩٢). *دور نوري السعيد في حلف بغداد و اثره في العلاقات العراقية . العربية / اطروحة دكتوراه / كلية الاداب / جامعة البصرة*. البصرة: جامعة البصرة.

٤٥. مجيد خدوري، و أدموند غريب. (١٩٩١). حرب *الكويت :الجذور و العواقب* (المجلد ١). (مصطفى نعمان احمد، المترجمون) بيروت، بيروت، لبنان: مكتبة المجلة \ مكتبة المنار العلمية.

٤٦. محمد اليوسفي. (٢٠١٣). *الكويت من النشأة الى الاستقلال / ج١* (المجلد ١). بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.

٤٧. محمد جاسم محمد. (١٩٨٠). *العلاقات العراقية . الكويتية ١٩٥٨ . ١٩٧٥ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد*. بغداد: جامعة بغداد.

٤٨. محمد حمود الطناحي . (٢٠١١). *النفط و علاقة الكويت السياسة بدول الجوار ١٩٩٠ - ١٩١١* . الكويت: مركز البحوث و الدراسات الكويتية .

٤٩. محمد رشيد الفيل. (١٩٩٩). *الحدود من وجهة نظر جغرافية جيواستراتيجية : الحدود العراقية . الكويتية الوجه الاخر لحرب الخليج المستمرة*. دبي: مركز الخليج للكتب.

٥٠. محمد علي الداود. (١٩٦١). *الخليج العربي و العلاقات الدولية*. القاهرة: دار الفكر العربي.

٥١. مصطفى عبد القادر النجار. (١٩٧٥). *التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي*. البصرة، الصرة، العراق: د.ن.

٥٢. مؤيد ابراهيم الونداوي. (١٩٩٠). *بريطانيا و سياسة فصل الكويت عن العراق*. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

٥٣. مؤيد الونداوي. (١٩٩٢). *نوري السعيد و المحاولات البريطانية لفصل الكويت عن العراق* . بغداد: افاق عربية .

٥٤. ميمونة الخليفة الصباح. (١٩٨٨). *الكويت في ظل الحماية البريطانية*. الكويت: ميمونة الخليفة الصباح.

٥٥. ناجي شوكت. (١٩٧٧). *سيرة و ذكريات ثمانون عاما ١٨٩٤ - ١٩٧٤* . بيروت .

٥٦. نجدة فتحي صفوت. (١٩٦٩). *العراق في مذكرات دبلوماسيين أجانب* . بيروت.

٥٧. هنري فوستر. (١٩٨٩). *نشأة العراق الحديث / ج ٢* . بغداد: دار الفجر للنشر والتوزيع.

٥٨. والدمار كالمن. (١٩٦٥). *عراق نوري السعيد*. بيروت.

٥٩. وزارة الخارجية / قسم العلاقات الدولية . (١٩٦١). *حقيقة الكويت / ج ١* . بغداد: وزارة الخارجية.

٦٠. وليد الاعظمي . (١٩٩١). *الكويت في الوثائق البريطانية ١٩٥٢ - ١٩٦٠* . لندن : دار الريس للكتب والنشر.

٦١. يقظان سعدون العامر. (١٩٩٢). الصراع الدولي و اثره في توقيع اتفاقية ١٨٩٩. *الخليج العربي*.

Second. Arabic Sources:

1. Ahmed Hassan Jouda. (1979). British Interests in Kuwait Until 1939. Basra: Al-Irshad Press.
2. Ahmed Rafiq Al-Barqawi. (1980). Political Relations Between Iraq and Britain 1922-1932. Baghdad: Dar Al-Rasheed for Publishing.
3. Ahmed Mustafa Abu Hakema. (1984). Modern History of Kuwait 1750-1965. Kuwait: Dar Al-Salam Press.
4. Alan Rush. (1987). Al-Sabah: History of the Ruling Kuwaiti Family and its Lineage 1752-1987. London.
5. The Jordanian Government. (1991). The White Book: Jordan and the Gulf Crisis August 1990 - March 1991. Jordan - Amman: The Hashemite Kingdom of Jordan.
6. Alexander Adamov. (1982). Basra Vilayet in its Past and Present. (Hashim Salih Al-Tikriti, Translators) Basra, Basra, Iraq.
7. Briton C. Busch. (1987). Britain and the Status of Kuwait. Middle East Journal (21).
8. Tawfiq Al-Suwaidi. (1999). Memoirs of Half a Century of the History of Iraq and the Arab Cause (Vol. 2). London, United Kingdom: Dar Al-Hikma for Printing, Publishing and Distribution.

9. Jaafar Abbas Hamidi. (1980). Political Developments and Trends in Iraq 1953-1958. Baghdad.
10. Jaafar Abbas Hamidi. (2015). Contemporary History of Iraq 1914-1968 (Second Edition). Baghdad: Dar and Maktabat Adnan.
11. Jamal Zakaria Qassem. (1973). The Arabian Gulf 1914-1945. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
12. George Antonius. (1980). The Arab Awakening: The Story of the Arab Nationalist Movement. Beirut: Dar Al-Ilm Lilmalayin.
13. George Lenczowski. (1999). Oil and State in the Middle East. Beirut: Al-Maktab Al-Tijari for Printing and Publishing.
14. John Gordon Lorimer. (n.d.). Gazetteer of the Persian Gulf / Historical Section / Vol. 3. Qatar, Doha, Qatar: The Emir of Qatar's Court.
15. John Wolfickson. (2009). Arabian Boundaries: The Story of the British Role in Drawing Borders Across the Desert. (Majdi Abdelkarim, Translators) Cairo: Maktabat Madbouli.
16. Gerald de Gaury. (1983). Three Kings in Baghdad. (Salim Taha Al-Tikriti, Translators) Beirut: Manshurat Al-Muthanna - Baghdad / Al-Irshad Press - Baghdad.
17. Hassan Nouri Hussein. (2016). The Kuwait Crisis and the Problematic Relationship with Iraq. Baghdad: Dar and Maktabat Adnan.
18. Hussein Khalaf Khazaal. (1962). Political History of Kuwait / Vol. 1. Beirut: Dar Al-Kutub Press.
19. Hussein Majeed Abdul Ali Al-Hasnawi. (2013). Iraqi-Kuwaiti Border Crises. Beirut: Dar and Maktabat Al-Basayr.
20. Hamid Ahmed Hamdan Al-Tamimi. (April 2-4, 1992). The Ottoman-British Conflict in Kuwait 1899-1914. Al-Khaleej Al-Arabi, pp. 20-42.
21. Hamid Hamdan Al-Tamimi. (1979). Basra during the British Occupation 1914-1921. Basra: Basra and Arabian Gulf Studies Center.
22. Khalil Kenna. (1966). Iraq, Yesterday and Tomorrow. Beirut.
23. Dickson. (1964). Kuwait and Her Neighbors / Vol. 2. n.p.
24. Raghid Al-Solh. (1997). Britain's Wars and Iraq 1941-1991 (Vol. 2). Beirut, Lebanon: Company for Publications and Distribution.
25. Saif Marzouq Al-Shamlan. (1975). From the History of Kuwait (Vol. 2). Kuwait, Kuwait, Kuwait: Dar Al-Salasil.
26. Sabri Falih Al-Hamdi. (n.d.). Kuwait: Its Origin and Development 1750-1871. London, United Kingdom: Dar Al-Hikma.
27. Al-Nahda Newspaper. (September 30, 1928). Al-Nahda Al-Iraqia Newspaper.
28. Salah Al-Aqqad. (1974). Political Currents in the Arabian Gulf. Cairo: The Egyptian General Book Organization.
29. Tariq Al-Hamdani. (September, 1990). British Colonial Schemes in Kuwait. Afaq Arabiya.
30. Abdul Razzaq Al-Hasani. (2008). Modern Political History of Iraq. Beirut: Al-Rafidain for Printing and Publishing.
31. Abdulaziz Al-Rasheed. (1926). History of Kuwait. Baghdad: Al-Maktaba Al-Asriya.
32. Abdul Hamid Abdul Hamid Al-Ani. (1984). British Policy towards Kuwait 1896-1915. Baghdad, Baghdad, Iraq: University of Baghdad / Unpublished Master's Thesis.
33. Abdul Rahman Al-Bazzaz. (1967). Iraq from Occupation to Independence. Baghdad.
34. Abdul Razzaq Al-Hasani. (1988). History of Iraqi Ministries / Vol. 5. Baghdad: Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiya.
35. Abdulaziz Abdulghani Ibrahim. (1981). British Peace in the Arabian Gulf 1899-1947. Riyadh: Dar Al-Marikh for Publishing / Saudi Arabia.
36. Abdulmalik Khalaf Al-Tamimi. (1998). Research in the History of Kuwait. Kuwait: Dar Qurtas for Publishing.
37. Aziz Muhammad Habib. (1971). Kuwait. Cairo: The Anglo-Egyptian Bookshop.
38. Atiya Karim Al-Dhafiri. (2005). Kuwait in the Writings of European Travelers: Translated Texts. Kuwait: Kuwait Press.
39. Ali Haydar Midhat. (1908). Midhat Pasha: His Life and Works. Paris, Paris, France: n.p.
40. Ali Saddam Sahin. (1923). The Iraqi-British Dispute over Kuwait 1921-1958. Baghdad: Dar Awraq.

41. Vladimir Borisovich Lutsky. (1971). History of Modern Arab Countries. Moscow: Academy of Sciences of the Soviet Union.
42. Fouad Qazanji. (1989). Iraq in British Documents 1905-1930. Baghdad: Dar Al-Ma'mun for Translation and Publishing.
43. Karim Al-Ani. (2013). The Iraqi-Kuwaiti Borders: A Historical Documentary Study. Dar Al-Warraq.
44. Laila Yassin Hussein Al-Amir. (1992). Nuri Al-Said's Role in the Baghdad Pact and its Impact on Iraqi-Arab Relations / Doctoral Dissertation / College of Arts / University of Basra. Basra: University of Basra.
45. Majid Khadduri, and Edmund Ghareeb. (1991). The Gulf War: Roots and Consequences (Vol. 1). (Mustafa Nu'man Ahmed, Translators) Beirut, Beirut, Lebanon: Maktabat Al-Majalla / Al-Manar Al-Ilmiyya Library.
46. Muhammad Al-Yousefi. (2013). Kuwait from Origin to Independence / Vol. 1 (Vol. 1). Beirut, Lebanon: The Arab Institute for Studies and Publishing.
47. Muhammad Jassim Muhammad. (1980). Iraqi-Kuwaiti Relations 1958-1975, Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad. Baghdad: University of Baghdad.
48. Muhammad Hamoud Al-Tanahi. (2011). Oil and Kuwait's Political Relations with Neighboring Countries 1990-1911. Kuwait: Center for Research and Kuwaiti Studies.
49. Muhammad Rashid Al-Fil. (1999). Borders from a Geostrategic Perspective: The Iraqi-Kuwaiti Borders, the Other Side of the Ongoing Gulf War. Dubai: Gulf Book Center.
50. Muhammad Ali Al-Daoud. (1961). The Arabian Gulf and International Relations. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
51. Mustafa Abdul Qadir Al-Najjar. (1975). The Political History of Iraq's International Relations with the Arabian Gulf. Basra, Basra, Iraq: n.p.
52. Moayad Ibrahim Al-Wandawi. (1990). Britain and the Policy of Separating Kuwait from Iraq. Baghdad: Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiya Al-Amma.
53. Moayad Al-Wandawi. (1992). Nuri Al-Said and British Attempts to Separate Kuwait from Iraq. Baghdad: Afaq Arabiya.
54. Maymouna Al-Khalifa Al-Sabah. (1988). Kuwait under British Protection. Kuwait: Maymouna Al-Khalifa Al-Sabah.
55. Naji Shawkat. (1977). Biography and Memoirs of Eighty Years 1894-1974. Beirut.
56. Najda Fathi Safwat. (1969). Iraq in the Memoirs of Foreign Diplomats. Beirut.
57. Henry Foster. (1989). The Birth of Modern Iraq / Vol. 2. Baghdad: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution.
58. Waldemar Kalmen. (1965). Nuri Al-Said's Iraq. Beirut.
59. Ministry of Foreign Affairs / Department of International Relations. (1961). The Truth of Kuwait / Vol. 1. Baghdad: Ministry of Foreign Affairs.
60. Waleed Al-Aazami. (1991). Kuwait in British Documents 1952-1960. London: Dar Al-Rayes for Books and Publishing.
61. Yaqzan Saadoon Al-Amer. (1992). The International Conflict and its Impact on the Signing of the 1899 Agreement. Al-Khaleej Al-Arabi.